وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

فرع :تنظيم سياسي واداري

جامعة الدول العربية وموقفها من الربيع العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة:
الدين فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذ:
بوحنية قوي

لجنة المناقشة

1- د.قاسم ميلود	جامعة ورقلـــــة	أستاذ محاضر	(رئيسا)
2- د . بوحنية قوي	جامعة ورقلـــــة	أستاذ محاضر	(مقررا)
3- أ.الحبيب عبد الله	جامعة ورقلـــــة	أستاذ محاضر	(عضوا)

السنة الجامعية 2013/2012

فهرس المحتويات

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: لمحة عامة عن جامعة الدول العربية .....

المبحث الأول:نشأة وطبيعة جامعة الدول العربية **2**

المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية..... **2**

المطلب الثاني: طبيعة جامعة الدول العربية..... **4**

المبحث الثاني: ميثاق جامعة الدول العربية..... **7**

المبحث الثالث: العضوية في جامعة الدول العربية..... **9**

أ – الشروط الموضوعية : **9**

ب– الشروط الإجرائية : **9**

المبحث الرابع: مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية **11**

المطلب الاول : مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية..... **11**

المطلب الثاني: أهداف جامعة الدول العربية **12**

المبحث الخامس: أجهزة جامعة الدول العربية..... **14**

المطلب الأول: الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق..... **14**

المطلب الثاني: الأجهزة المنصوص عليها في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي..... **17**

خلاصة الفصل الاول: **19**

الفصل الثاني : واقع جامعة الدول العربية من أحداث الربيع العربي **20**

المبحث الأول : موقف الجامعة العربية من الثورة التونسية **21**

المطلب الأول : أسباب الثورة التونسية..... **21**

المطلب الثاني : موقف الجامعة العربية من الثورة التونسية **22**

المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الثورة المصرية 24
المطلب الأول: أسباب الثورة المصرية..... 24
المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة المصرية 24
المبحث الثالث : موقف الجامعة العربية من الثورة اليمنية 30
المطلب الأول : أسباب الثورة اليمنية..... 25
المطلب الثاني : موقف الجامعة العربية من الثورة اليمنية 26
المبحث الرابع: موقف الجامعة العربية من الثورة الليبية 28
المطلب الأول:أسباب الثورة الليبية..... 28
المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة الليبية 29
المبحث الخامس: موقف الجامعة العربية من الثورة السورية 31
المطلب الأول: أسباب الثورة السورية 36
المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة السورية 36
خلاصة الفصل الثاني : 39
الخاتمة:..... 36
المراجع 40
الملاحق..... 42

مقدمة

مقدمة:

جامعة الدول العربية هي هيئة عربية تضم الدول الموقعة على ميثاقها ، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي، فقد جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي ولمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا والحلفاء في .(الحرب العالمية الثانية) .[1]

تعتبر جامعة الدول العربية احد أقدم المنظمات الإقليمية الدولية نشأة ، حيث تزامن قيامها مع نهاية الحرب العالمية الثانية فكان تأسيسها على يد بعض الدول المستقلة آنذاك، كل هذا جعل من أسسها وفلسفتها ومنطلقاتها هي انعكاس لظروف معينة سواء أكانت داخلية– الدول المؤسسة – أم خارجية -بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

تسعى المنظمات الإقليمية إلى تكريس إرادة الدول الأطراف في تحقيق أهداف مشتركة وتتمثل في تعزيز التعاون والاعتماد المتبادل المتكافئ، كما تعمل على العيش مع بعضها البعض في إطار السلم والأمن ومواجهة التهديدات الخارجية، كما تهدف إلى تحقيق هدفها الأسمى وهو الوحدة والاندماج في كتلة واحدة.

جامعة الدول العربية لها نفس أهداف المنظمات الإقليمية الأخرى، حيث أنها جاءت من ولأجل توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وصيانة استقلالها والتخلص من الهيمنة الاستعمارية، والعمل على منع نشوب النزاعات الداخلية وترقية العلاقات العربية– العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية، نظرا لما تمتلكه هذه الدول من مؤهلات وإمكانات التكامل الضرورية سواء منها الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية أو التاريخية الحضارية. على الرغم من توفر الإمكانات والمؤهلات التي تعزز تفعيل العمل المشترك في إطاره القومي، وعلى الرغم من طول التجربة والخبرة التي عاشتها الجامعة العربية في مختلف المجالات إلا أنها أخفقت في توحيد الصف العربي وتحقيق الوحدة المنشودة من قبل الشعوب العربية، وهذا من خلال الواقع الذي تعيشه، وبقيت مشلولة في حسم القضايا الحساسة التي يعيشها المواطن العربي سيما منها القضية الفلسطينية، وحتى رد العدوان على الدول الأعضاء– حالة العراق- وسورية مثلا في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي الذي تطبعه العولمة وما ينجر عنها من انعكاسات على العالم المتخلف، تزايدت الخطورة على كينونة النظام الإقليمي العربي من جراء الخلافات والنزاعات ومظاهر التجزئة وموجات التغير التي يشهدها العالم العربي الخ،

انه في ظل تفكك الإرادة العربية وإحباط دور الجامعة العربية أساسا، وجب إعادة النظر في إشكالية إعادة تفعيل العمل العربي المشترك من خلال ضرورة القيام بإصلاح جامعة الدول العربية حتى تستجيب لمتطلبات الواقع العربي وتقويتها من أجل مجابهة التحديات.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الموضوع محل البحث يحتاج لجهد كبير ولدراسة عميقة ومنهجية دقيقة، تجعلنا نفهم واقع وطبيعة الجامعة العربية، وانطلاقا من هذا فقد تنوعت المبررات والدوافع لمعالجة الموضوع .

المبررات الذاتية :

إن الدافع الذاتي لمعالجة هذا الموضوع هو الرغبة في البحث في مختلف القضايا التي تهتم بالعالم العربي والإسلامي، خصوصا موضوع تفعيل دور جامعة الدول العربية، وهذا لما لها من خلفيات، أبعاد ورهانات نظرا لتأثيرها الكبير على النظام الإقليمي العربي وتأثرها به، ومن هنا نتوصل إلى معرفة أوضاع البيت العربي، علاوة على الرغبة في البحث في المنظمات الإقليمية الدولية بصفة عامة.

المبررات الموضوعية :إن اختيار هذا الموضوع لا يتوقف فقط على انجاز هذا البحث من أجل الوصف وإنما ا في أن يكون هدا العمل ذو قيمة علمية أكاديمية نتوصل من خلاله إلى نتائج موضوعية جديدة .وإضافة مرجع جديد يغطي النقص في معالجة هذه المواضيع، وهذا ما يجعل البحث لا يقل أهمية عن باقي البحوث العلمية الأخرى خصوصا وأنه يعالج أحد أهم جوانب الواقع العربي.

أهداف الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة للموضوع الذي سنعالجه، فقد اختلفت الأهداف لإنجاز هذه الدراسة، ونذكر منها:

هدف علمي :نسعى من خلاله إلى دراسة الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للجامعة العربية و موضوع تفعيل دورها في ظل الواقع العربي الراهن ودالك دراسة علمية من اجل معرفة واكتشاف الحقائق على أحسن وجه،وتتركز هذه الدراسة على استخدام مختلف المناهج العلمية، وذلك قصد فهم واستيعاب هذه الدراسة للخروج بنتائج موضوعية عن الواقع العربي الراهن .

هدف عملي :يتجلى أساسا في التوصل لعمل علمي أكاديمي نبرز من خلاله طبيعة الواقع العربي وأهمية الجامعة العربية، قصد تشخيص الداء وتقديم الحلول المناسبة، والوصول إلى نتائج مقبولة، وكدالك إفادة كل مهتم بالجامعة العربية والمنظمات الإقليمية خصوصا ، قصد الأخذ به لإدراك الواقع، وتجاوز ما هو موجود من أجل تفعيل بناء المشروع العربي.

هدف تطلعي :يتمثل أساسا في وضع اللبنات الأساسية ونهج تخصص مستقبلي ينصب على دراسة النظام الإقليمي العربي بمختلف قضاياه.

الإشكالية:

إن جامعة الدول العربية كأي منظمة إقليمية دولية أخرى لها مبادئ وأهداف تسعى إلى تحقيقها لإرضاء الأطراف وللاستمرار السليم في أداء المهام المنوطة بها من أجل الحفاظ على كينونتها، لكن ومع مطلع القرن الواحد و العشرون جامعة الدول العربية ما زالت تشهد النكبات المتتالية، جعلت إشكالية وجودها وفعاليتها محل تساؤلات عديدة، فهذه الدراسة تهدف إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر البيئة الداخلية لجامعة الدول العربية في تحقيق الأهداف المنوطة بها من اجل الحفاظ علي كينونتها و تفعيل العمل العربي المشترك ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

-هل الخلل يكمن في بنية الجامعة العربية أم في مواقف الفواعل المكونة لها ؟

-ما هي أهم الإجراءات المتبعة لتفعيل دور الجامعة العربية ؟

-ما هو دور الأطراف الخارجية في عرقلة مسار الجامعة العربية؟ وما مدى تأثيرها على الدول العربية؟

-ما هو مستقبل جامعة الدول العربية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟

حدود المشكلة:

المجال الزماني :سنحاول دراسة الإشكالية المختارة في الإطار الزماني الممتد من 2012إلى غاية 2013.

المجال الموضوعي :سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نتوصل إلى تفعيل البيئة الحقيقة للجامعة العربية، فهو ليس تفعيلا شكليا فحسب، بل تفعيل و إصلاح الهياكل والبني وتعديل الميثاق...

فرضيات الدراسة:

لإنجاز هذا البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا أن نصوغ الفرضيات التالية، وهي عبارة عن فرضية رئيسية وفرضيات ثانوية:

الفرضية الرئيسية :يشهد الواقع العربي الراهن انحطاط على جميع الأصعدة، واختراقات داخلية وخارجية وبالتالي فإن جامعة الدول العربية بحاجة إلى تغييرات وإصلاحات تتماشى ومتطلبات الواقع العربي الراهن.

للإحاطة أكثر بالموضوع حاولنا وضع فرضيات ثانوية مكملة للفرض الرئيسي وهي كالتالي:

-إن عادة تأسيس جامعة الدول العربية يقلص الفوارق والهوة بين الأطراف ويعزز العمل العربي المشترك.

-إن نجاح جامعة الدول العربية في أداء الوظائف المنوطة بها متوقف على درجة الإصلاحات على المستوى الوطني والإقليمي

. أدبيات الدراسة:

تعرف الدراسات العلمية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة عدد هائل من الدراسات في شتى المواضيع كذلك تنوع تناول هذه المواضيع من عدة زوايا، لكل باحث منظوره الخاص حسب اتجاهه الفكري وكذلك طبيعة المواضيع التي تناولها، كل هذه العوامل أدت إلى إثراء الساحة السياسية بكم معرفي هائل .فمن أولى واجبات الباحث أن يقدم على البحث في مواضيع جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل، قصد الوصول إلى أصالة البحث العلمي وفتح الباب لدراسات مستقبلية.

انطلاقا من هذا قمنا بمسح معرفي لمختلف المراجع والمواضيع الخاصة بجامعة الدول العربية لكن الملاحظ هو النقص في الكتابات الأكاديمية التي تعالج موضوعنا إلا بعض الإسهامات التي قدمها بعض الباحثين ومراكز البحث.ومن أهم هده المراجع كتاب الدكتور احمد محمد بونه ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية و احمد الشيقري الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية و جميل مطر و علي الدين هلال النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية وغيرهم ومن المتعارف عليه أن العلم لا يكون علما إلا

بوضوح المنهج الذي يعتمد عليه في التوصل إلى نتائج وصياغة الحقائق والمبادئ التي تكون هذا العلم وتميزه عن العلوم الأخرى، وعادة ما يعتمد الباحث على أكثر من منهج في بحثه.

المنهج لغة هو الطريق الواضح البين المستقيم المنبسط الذي تميزه عن المناهج

المنهج التاريخي :يستعمل من طرف الباحث للبحث في أحداث الماضي، ونظرا لاحتوائه على جمع منهجي وكل الظواهر والأحداث التي مضى عليها زمن طويل أو قصير، فهو مرتبط بدراسة الماضي وأحداثه كما يدرس التغيرات الطارئة، وليس الغرض منه فهم الماضي فقط ولكن للوقوف على أحداث الماضي والاستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل حتى يتمكن الفرد من تطوير أساليب حياته إن كل هذه الخصائص تفيدنا بشكل كبير في دراسة موضوع الجامعة العربية من أجل الإحاطة بكل جوانب الماضي لفهم الحاضر لأنه يصعب علينا فهم الحاضر بدون الرجوع إلى الماضي.

المنهج المقارن :هو أكثر المناهج استعمالا لأنه يجد مكانته في كل مستويات البحث يستعمل أيضا للمقارنة بين

بين شيئين مختلفين أو المقارنة الزمنية لشيء معين في فترات زمنية مختلفة. نستعين به في بحثنا هذا لأهميته البالغة حيث يفيدنا في مقارنة الجامعة العربية بين الماضي والحاضر وحتى المستقبل، كما يفيدنا في مقارنة الجامعة بمنظمات إقليمية أخرى.

المنهج الوصفي :يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل والتفسير، ويستعمل هذا المنهج من أجل استحضار حادثة أو الإحاطة بجوانب موضوع ما ويساعد على التعرف أكثر على الأحداث التاريخية أو الآنية ومن ثمة نبني تصورا حول الموضوع قيد الدراسة.

يقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة ومن خلال تحديد ظروفها وأبعادها ووصف العلاقات بينها بهدف الانتماء إلى وصف عملي دقيق متكامل (.للظاهرة أو المشكلة، يقوم على الحقائق المرتبطة بها).

تفصيل الدراسة:

يتناول موضوع دراستنا جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، واستنادا إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية فقد تضمنت هذه الدراسة فصلين رئيسيين.

سنتناول في الفصل الأول :نشأة وتطور الجامعة العربية، سنتطرق من خلاله إلى مشاريع الوحدة العربية قبل قيام جامعة الدول العربية وخاصة في مرحلة ما بين الحربين العالميتين بالإضافة إلى إبراز ظروف وأسباب قيام جامعة الدول العربية ومن جهة أخرى، سنبين ميثاق الجامعة و شروط العضوية و الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها إضافة إلى البنية الهيكلية المكونة لهذه المنظمة الإقليمية.

أما في الفصل الثاني :سنحاول إبراز واقع الجامعة العربية في ظل الربيع العربي ، وهذا من خلال تحليل موقف الجامعة العربية إزاء الثورات العربية وذلك لمعرفة مدى إلمام جامعة الدول العربية بالأدوار المختلفة المنوطة بها.

الفصل الاول :
لمحة عامة عن جامعة الدول العربية

الفصل الأول:

تقع الدول العربية في بيئة جغرافية شديدة التعقيد، تجمع دولها بين قارتي أفريقيا وآسيا، شهدت هذه المنطقة أزمات حادة وعنيفة متسلسلة على امتداد التاريخ نتيجة لموقعها الجيوسياسي الهام الذي يتوسط قارات العالم، وازدادت

أهمية المنطقة العربية إبان القرن العشرين بعد اكتشاف الثروات الطبيعية الهامة سيما منها الثروة البترولية وخلق الكيان الصهيوني في المنطقة.

كل هذه العوامل والنعم تحولت إلى نقم على البلاد العربية حيث شهد الوطن العربي موجة من الحركات الاستعمارية الغربية فرضت عليه التجزئة والانقسام إلى دويلات، وأدت إلى زيادة حدة تدهور الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع العربي، انعكست هذه الظروف على الإنسان العربي مما جعلته يفكر بجدية في تغيير الوضع المفروض عليه .انطلاقا من كل هذا ارتأينا أن نسلط الضوء في بحثنا هذا على مرحلة ما بين الحربين العالميتين وخاصة فترة نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات أين ظهرت بقوة حركات الوحدة العربية النشطة، والتي كللت جهودها مع نهاية الحرب العالمية الثانية بأهم حدث على الساحة العربية وهو قيام جامعة الدول العربية، هذه الأخيرة التي جاءت نتيجة ظروف استثنائية بغية تحقيق آمال العرب المنشودة في الوحدة وتعزيز العلاقات العربية -العربية.

يهدف هذا الفصل أيضا الى معرفة الميثاق والمبادئ و الهيكل التنظيمي لهذه المنظمة الإقليمية قصد التعرف على مدى فعالية هذه المنظمة وتأثيرها في الواقع العربي وتأثرها به.

والسؤال المطروح:

- ما هي أهم المراحل التي مر بها العالم العربي من أجل تحقيق الوحدة ؟
- ما هي أسباب وظروف قيام جامعة الدول العربية؟
- ما هي اهم مبادئ و أهداف ميثاقها و البنية التنظيمية التي تحويها هذه الجامعة؟

المبحث الأول:نشأة وطبيعة جامعة الدول العربية

إذا سنتطرق في هذا المبحث للتعرف على كيف تم إنشاء جامعة الدول العربية وما هي الجهود العربية المبذولة في سبيل إنشاء هذا الكيان وإخراجه للوجود، وهذا كمطلب أول ثم التطرق لمعرفة طبيعة جامعة الدول العربية وهذا كمطلب ثاني لهذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية

ظهرت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية في أعقاب الثورة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد النفوذ البريطاني، وفي وقت كانت بريطانيا تحت ثقل الحرب العالمية الثانية

والواقع أن ثورة الكيلاني كانت بمثابة النذير الأخير لبريطانيا بضرورة الالتفات على الأماني القومية للعرب لما كان ينطوي عليه تجاهل لمطالب الشعوب العربية من خطر استقرار روح العداوة ضد بريطانيا، وبالتالي زعزعة نفوذها في البلاد العربية، ومن ناحية أخرى فقد بدأت ألمانيا الهتلرية عطفا على مطالب البلدان العربية في الاستقلال ،كما اظهر الاتحاد السوفياتي اهتماما واضحا بمنطقة الشرق الأوسط .

كل هذه الظروف دعت بريطانيا إلى تأييد الحركة القومية العربية ورأت أن تتبع سياسة (اجمع واحكم) وذالك بأن تجمع الدول العربية حول تنظيم واحد تقف هي من ورائه لتنفيذ أغراضها دون أن تتحمل مسؤولية بل تلقيها على جامعة الدول العربية 1.

وفي الحرب العالمية الثانية شعرت بريطانيا بضرورة تنفيذ خطتها بجمع العرب تحت نظام حكم واحد لضمان السيطرة عليه.

ففي 29 ماي 1941 صرح وزير الخارجية البريطاني أنتوني عايدن في مجلس العموم البريطاني بأن " العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة إلى الأمام منذ نهاية الحرب الأخيرة ، وان كثيرا من المفكرين العرب يرغبون في أن تحقق الشعوب العربية درجة من التقارب اكبر مما هو متحقق الآن ، ومن اجل تحقيق هذا التقارب يعولون على مساعدتنا ، إن مثل هذا النداء الصادر من أصدقائنا لا يمكن أن يضل بلا استجابة، وأنه يبدو لي من الطبيعي ومن العدل أن تتقدم العلاقات الثقافية والسياسية بين البلاد العربية وأن حكومة صاحب الجلالة من جانبها سوف تفقد معونتها الكاملة لأي خطة تتمتع بالتأييد العام .2

[1] – **محمد السعيد (الرقاق) ومصطفى (سلامة حسن)**. **المنظمات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية: منشأة المعارف(د–ت) ص **246.**

[2] –**سهيل حسن (الفتلاوي)**، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة .أجهزة الجامعة ، ج2،دار حامد للنشر والتوزيع 2011 ص180.

وقد صدرت تصريحات لاحقة من " إيدن "بتأييد إقامة كيان يجمع بين الدول العربية وان تطلب أن تأتي المبادرة في هذا الشأن من العرب أنفسهم ، وقد أيدت بريطانيا هذا الاتجاه الجديد بتصريحين تاليين في 19 ماي 1942 و 24شباط 1943 كرر فيه وزير خارجيتها

ما سبق أن أعلنه من تأييد بريطانيا هذا الاتجاه الجديد لحركة الوحدة العربية ،وأوضح أن الخطوة الأولى في سبيل تحقيق أي مشروع للوحدة العربية يجب أن تأتي من العرب أنفسهم.

– ورأى ممثلو بريطانيا في القاهرة وبغداد وبيروت والقدس وجدة ، تعذر تنفيذ أي اتجاه عربي في ذالك الوقت ، وأن الضرورة تنقضي بأن لا تتقدم الحكومة البريطانية على خطوة في قيام تقارب عربي ، وبحث الموضوع مرة ثانية في اجتماع اللجنة الرسمية للشرق الأوسط في 08 أكتوبر 1941، واتضح لهؤلاء أن كل مشروع اتحاد عربي مقبول إذا تضمن الحاجة البريطانية من النفط وسلامة المواصلات البريطانية ،واستبعد من المنطقة أي دولة معادلة لبريطانيا ، وتم الاتفاق على ضرورة تقديم تصريح رسمي بريطاني يحبذ فكرة الاتحاد العربي ،واعدت اللجنة بالتعاون مع ممثلي وزارتي الخارجية تقريرا عن الاتحاد العربي ، قدم كمشروع في أكتوبر 1941 ،وتضمن التقرير تعداد الفوائد والمضار من جراء قيام اتحاد عربي .

– وفي أعقاب ذالك جرت عدة اتصالات بين حكومات الدول العربية القائمة آنذاك انتهت إلى الاتفاق على عقد مؤتمر تحضيري بالإسكندرية دعيت إليه سبع دول عربية هي (سوريا، العراق، السعودية، لبنان، مصر، اليمن وممثلا عن فلسطين.) [1]

برتوكول الإسكندرية :

حيث دعت الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر عربي عام تحضره الدول العربية القائمة، وتم تشكيل لجنة تحضيرية لجميع الدول العربية لوضع بروتوكول الإسكندرية واجتمعت اللجنة التحضيرية في الإسكندرية للمدة من 25 أيلول إلى 17 تشرين الأول 1944.

وكان في الأفق ثلاثة اتجاهات رئيسية للوحدة العربية المنشودة وهته الاتجاهات هي:

1 – الاتجاه الأول: يرى ضرورة تحقيق وحدة فورية للدول العربية تتم عن طريق إنشاء دولة عربية موحدة ذات سلطة مركزية.

2 – الاتجاه الثاني: فيرى إقامة دولة اتحادية لها برلمان اتحادي وهذا الاتجاه تزعمه الأمير عبد الله أمير شرق الأردن.

3 – الاتجاه الثالث: وهو الذي تم اعتناقه ويتمثل إقامة تنظيم من شأنه تنسيق سياسات الدول العربية وإرساء التعاون فيها بينها ولقد نادى بهذا الاتجاه كل من لبنان واليمن.[2]

[1] – **محمد السعيد الرقاق ومصطفى (سلامة حسن)**، المرجع السابق ص 26.

[2] **-جمعة (احمد)**–الدبلوماسية البريطانية وقيام بجامعة الدول العربية، مجلة المستقبل العربي العدد1، 1979، ص 97.

وقد استقر مؤتمر الإسكندرية عن اتفاق عرف باسم" بروتوكول الإسكندرية " تم التوقيع عليه في يوم 8 أكتوبر 1944 من جانب ممثلي الدول السبع التي حضرت المؤتمر، وقد تتضمن البروتوكول المبادئ الرئيسية لجامعة الدول العربية تضم الدول العربية المستقلة ،ويكون لهذه الجامعة مجلس يطلق عليه مجلس جامعة الدول العربية تتمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدر من المساواة ، ويتولى المجلس توثيق الصلات بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء ، وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .1

وفي مارس 1945 عقدت اللجنة التحضيرية المنبثقة من مؤتمر الإسكندرية عدة اجتماعات في القاهرة لوضع الصيغة النهائية لميثاق الجامعة.

ولقد حصل جدال بين رؤساء الوفود العربية حول تسمية التنظيم فقد طرح اسم الجامعة العربية "التحالف العربي ، " الاتحاد العربي " إلا آن الوفد المصري رأى أن اسم " الجامعة العربية " الذي تقدم به أكثر ملائمة من الناحية اللغوية والسياسية ومتوافقا مع أهداف الدول العربية وفي النهاية وافق الجميع على اسم الجامعة العربية ، وبعد ذالك تم تغييرا لاسم إلى جامعة الدول العربية .

وأقرت اللجنة في قصر الزعفران بالقاهرة في 17 مارس 1949 الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية وخرج الميثاق إلى الوجود في 19 مارس 1945 مؤلفا من ديباجه 20 مادة وثلاث ملاحق ، ووقع عليه مندوبو الدول العربية في احتفال أقيم لهذا الغرض الزعفران بالقاهرة في 22 مارس 1945 وقد اتسعت عضوية الدول العربية فبعد آن كانت سبع دول فقط أبيح عددها الآن 22 دولة[2] والجدول التالي يوضح تاريخ التحاق الدول الأعضاء بالجامعة :

المطلب الثاني: طبيعة جامعة الدول العربية

لقد كانت نشأة الدول العربية تتأرجح بين تيارين القطري والقومي، فيوجد من الدول من دعت إلى القطرية ،وأكدت عليها والبعض الأخر تبنت فكرة القومية وعملت جاهدة على تحقيقها .

- وبناءا على ذالك ظهرت طبيعة جامعة الدول العربية مزدوجة بين القطرية والقومية، أي بين الاتجاه الوحدوي وبين الاتجاه القطري الرامي إلى اعتبار جامعة الدول العربية أداة للتنسيق بين الأقطار العربية مع المحافظة على سيادة الدولة القطرية واستقلالها.

- حيث يقول احمد فارس عبد المنعم " فمع أن قيام جامعة الدول العربية كانت انتصارا للفكرة العربية الشاملة ورفضا لمشاريع الوحدة الجزئية ، فان ميثاق الجامعة انطلق من مبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء ولم يجعل من الجامعة أداة للوحدة بل جهازا للتنسيق بين الأقطار العربية في إطار المحافظة على سيادتها واستقلالها " .

[1] -**جميل (الجبوري)**: نشاة فكرة جامعة الدول العربية، مجلة شؤون العدد 25،1983 ، ص 97.

[3] -**احمد(الشقيري)** . الجامعة العربية –كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية .تونس دار ابو سلامة للطباعة والنشر ، (د-ت)،1979ص39.

- حيث يتصارع على سيادة الجامعة العربية تياران أحدهما تيار قومي توحيدي يسعى إلى المزيد من التنسيق بين البلدان العربية وصولا إلى شكل من أشكال الوحدة ، والأخر تيار قطري يكرس التجزئة في كل بلد عربي ، ويسعى إلى إقامة علاقة مع البلدان العربية الأخرى على أساس من القانون الدولي بين الدول ذات السيادة .1

- وان لكل تيار بين التيارين القومي والقطري مصادر يستمد منها فكرة ويضع مبررات تياره فالتيار القطري يستمد فكره من خلال آن الدول العربية حديثة الاستقلال نجد أن حكمها يرغبون بالاستمتاع بالاستقلال والتمسك بسلطة الدولة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكذالك خوف هته الدول والتي تمتلك ثروات مالية من مشاركة دول أخرى لها وكذالك يعود نتيجة لتأثير قوى خارجية التي تسعى إلى إبقاء مبادئها الأساسية وهي سياسة " فرق تسد " حيث زرعت بين الدول خلافات دائمة ، انتقل هذا الخلاف إلى جامعة الدول العربية .

أما التيار القومي فنجد دعاة القومية الذين يسعون إلى أحياء مقومات الأمة العربية وعناصر وحدتها والرغبة في التصدي للتحديات التي تعيق ميزة الوحدة العربية ومن مبرراتها السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة وضرورة التكامل العربي لتحقيق ذالك ووجود مقومات مشتركة للأمة العربية .

ولقد كان لتيارين تأثير على الجامعة العربية وهو وجود الصراع بين القطرية والقومية ونتيجة لذالك فان جامعة الدول العربية تخضع لمحددات تفرض عليها عدم إصدار قرارات تتناقض مع:

- عقيدة النظام العربي
- مراعاة أصحاب التيار القطري حتى لا تصطدم مع رغباتهم.
- توازن القوى والتحالفات العربية [2]
- ويمكن توضيح الطبيعة القانونية لجامعة الدول العربية على أنها:

1- منظمة دولية : ينطبق على الجامعة العربية وصف المنظمة الدولية إذ تضم عددا من الدول وهي منظمة حكومية أنشأت بموجب معاهدة دولية أطلق عليها ميثاق جامعة الدول العربية وقعته الدول الأعضاء وصادقت عليه وهي منظمة دائمة .

2- تتمتع بشخصية القانونية الدولية : حيث تتمتع جامعة الدول العربية بشخصية قانونية مستقلة عن الدول الأعضاء في الجامعة وموظفيها بامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، وللمنظمة حق المعاهدات الدولية مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى. 3- منظمة إقليمية على جانب كونها منظمة دولية فهي كذالك منظمة إقليمية لأنها تعتني بأحوال البلاد العربية كما أنها ليست منظمة قارية محصورة في قارة إفريقيا واحدة ، إذ تقع الدول العربية الأعضاء في قارتي أسيا وإفريقيا .

[1] -**عبد المنعم (احمد فارس)**. جامعة الدول العربية 1945-1980 –دراسة تاريخية ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص 20.

[2] - **جميل** (مطر) وعلي الدين (هلال) .النظام الاقليمي العربي – دراسة في العلاقات السياسية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط5،1986، ص175.

4- منظمة غير مفتوحة: فالجامعة العربية ليست منظمة مفتوحة لكل الدول العربية حق الانضمام إليها بدون شروط كما آن الانضمام إليها ليس أليا، بل يتطلب آن تتوافر في الدول مجموعة من الشروط، وان يوافق مجلس الجامعة على قبولها عضوا في الجامعة.[1]

[1] -**سهيل حسن (الفتلاوي)**، نفس المرجع ، ص 80.

المبحث الثاني: ميثاق جامعة الدول العربية

صدرت بمدينة فينا في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو 1969 تثبيتا للعلاقات الوثيقة ، والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس إحرام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد قاطبة ، وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيها وأمالها ، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية .

– يتكون ميثاق الجامعة من ديباجة وثلاث ملاحق وعشرين مادة

اتفق ممثلو الدول العربية على عقد ميثاق لهذه الغاية.

وبعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل.

– الديباجة تشير الديباجة إلى أن الدول ذات الصلة وافقت على الميثاق بهدف تدعيم العلاقات العربية في إطار من احترام الاستقلال والسيادة بما يحقق مصالح علوم البلاد العربية .

الملحق الأول: خاص بفلسطين : ويتضمن التيار مجلس الجامعة مندوبا عنها أي عن فلسطين للمشاركة في أعماله لحين حصولها على الاستقلال .

الملحق الثاني : خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المستقلة وبالتالي غير المشتركة في مجلس الجامعة .

الملحق الثالث : خاص بتعيين السيد عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية كأول أمين عام للجامعة لمدة عامين .

أما المواد العشرين فهي تتعلق بأغراض الجامعة و أجهزتها و العلاقات فيما بين الدول الأعضاء و غير ذلك من الشؤون التي تنص على كيفية الانضمام إلى هذه الجامعة ، وما هي الشروط الواجب توفرها في الدولة وتحديد واجبات وحقوق كل دولة هي عضو في الجامعة كما تسعى إلى توثيق الصلات بين الدول المشتركة من اجل تحقيق التعاون في كل المجالات والشؤون المتفق عليها في هذا الميثاق إضافة إلى التخطيط المحكم من خلال اللجان المكونة لهذه الجامعة كذلك يشير ميثاق الجامعة العربية إلى كيفية التعامل المحكم والمنسق في حالة وقوع اعتداءات بين الدول ويكون ذلك عن طريق مجلس الجامعة الذي يهتم بهذه القضايا ، كما يؤكد الميثاق على ضرورة احترام النظام القائم في الجامعة إضافة إلى أن القاهرة هي المقر الدائم لجامعة الدول العربية وهناك قوانين وقواعد تنظم انعقاد مجلس الجامعة بصفة عادية او غير عادية ويحدد الميثاق الأجهزة المكونة للجامعة والتي تسهر على احترام القواعد ونظام العمل ، في هـ الجامعة من إعداد ميزانيات والتحقيق والتأكد في المعاهدات والاتفاقيات وغيرها إضافة إلى

النظر في الدول الراغبة في الانسحاب من الجامعة ، وبكون ذلك طبعا عن طريق شروط ويكون الانسحاب أما إراديا أو غير إراديا .

– وعليه فان الميثاق يتصف بالشمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك ويفتح أمام الدول الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق ، كما يجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الدول الأعضاء وذلك لجعل العلاقات فيما بين الدول أوثق وامتن ، ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم العلاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية التي تسعى لصون السلم والمن الدوليين ، ويرد في الميثاق وثيقتنا رئيسيتان ، معاهدة الدفاع العربي المشترك ابريل 1950 وميثاق العمل الاقتصادي القومي نوفمبر 1980.

يصدق على هذا الميثاق وملاحقة وفقا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق بالغة العربية في القاهرة بتاريخ 8 ربيع الثاني سنة 1364 (22 مارس 1945)، من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

المبحث الثالث: العضوية في جامعة الدول العربية

تنقسم شروط العضوية في الجامعة إلى شروط موضوعية وأخرى إجرائية .

أ – الشروط الموضوعية :

حسب المادة الأولى من الميثاق يتبين أن هناك عدد من الشروط الموضوعية الواجب توفرها لقبول عضوية الدولة الطالبة للانضمام وهذه الشروط هي :

1 – أن تكون دولة: حيث قصر الميثاق، العضوية في الجامعة على الدول دون الأشخاص الدولية الأخرى والدولة هي الوحدة القانونية التي تتوفر فيها الأركان الثلاثة الشعب – الإقليم – السيادة .

2 – أن تكون عربية : والغاية من إيراد هذه الشروط احتفاظ الجامعة بصفة العروبة الخالصة وإسناد الميثاق لمجلس الجامعة صلاحية تقرير توافر أو عدم توافر هذه الشروط في الدولة طالبة الانضمام .

فذهب رأي إلى أن الدولة العربية هي الدولة التي تتكلم اللغة العربية أو تكون العربية لغتها الرسمية أما الرأي الثاني فيذهب إلى أن وصف العروبة يبنى على إحساس الدولة طالبة الانضمام بانتمائها إلى الأمة العربية بغض النظر عما إذا كانت تتكلم العربية أو تجد صعوبة في ذالك وتبني المجلس الرأي الذي وصف العربية تبقى علي أساس عنصر القومية أن تكون مستقلة ، فهو شرط لاغني عنه ، فالوحدات السياسية من غير الدولة ليس لها اكتساب صفة العضوية، كما أن الدولة التي لم تتحصل على استقلالها بعد لا تقبل عضوا في الجامعة باعتبار أن كافة المنظمات لا تقبل في عضويتها إلا الدول كاملة السيادة ،فالدولة غير المستقلة لا تستطيع تنفيذ الالتزامات المترتبة على اكتساب العضوية ، ومن بينها المساهمة في ميزانية المنظمة ،وحرص واضعو الميثاق على إبراز صفة الاستقلال كشرط صلاحية اكتساب العضوية في الجامعة من جانب الدولة طالبة الانضمام ، ومع ذالك فقد توسعت الجامعة العربية في تفسيرها لتغيير الاستقلال ، يكون المقصود منه تمتع الدولة بقدر من الحكم الذاتي والاعتراف بوجودها من قبل عدد كبير من الدول وعلى هذا الأساس قبلت عضوية كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن كما قبلت الحكومة المؤقتة للجزائر بقرار من مجلس الجامعة سنة 1959 استنادا إلى الملحق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير الأعضاء وفي يونيو 1976 منحت الجامعة العربية بناءا على اقتراح الحكومة المصرية العضوية الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ويبدو واضحا إن إقرار الجامعة هذا كان قد تأثر بالاعتبارات السياسية في فترة كانت تستعد فيه الأمة العربية بوجه عام ودول المواجهة والفلسطينيون بوجه خاص لاحتمال قرار السلام في الشرق الأوسط .

ب– الشروط الإجرائية : لا يكفي لاكتساب العضوية في الجامعة العربية توفر الشروط الموضوعية أنفة الذكر ، دولة عربية مستقلة ،بل لابد من اتخاذ إجراءات معينة ، تتمثل في تقديم طلب كتابي إلى الأمين العام للجامعة ،تبدي فيه الدولة رغبتها في الانضمام للجامعة وتعهدها بقبول كافة الالتزامات الواردة في الميثاق دون قيد أو شرط .

ويتولى الأمين العام عرض هذا الطلب على مجلس الجامعة في أول اجتماع عادي أو في الاجتماع الاستثنائي ، إذ تتطلب الأمر ذالك وللمجلس قبول عضوية الدولة الجديدة أو رفضها والملاحظ أن الميثاق لم يحدد الأغلبية التي يصدر بها المجلس قراره وراء ذلك انقسم رأي الفئة إلى اتجاهين .

ذهب الأول إلى اشتراط الاجتماع لقبول العضو الواحد الجديد ، واستند هذا الاتجاه فيما ذهب إليه الحجج التالية:

1 – إن الميثاق حينما أراد الأخذ بمبدأ الأغلبية نص على ذالك استثناء بدليل أن الميثاق يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات في الشؤون التالية –شؤون الموظفين – إقرار ميزانية الجامعة – تقرير فض ادوار الاجتماع وغيرها

2 – إن المنظمات الدولية ومن بينها الجامعة العربية تقوم في الميثاق الأول على التفاهم الكامل بين أعضائها على رضاء كل منهم عن الآخرين ومن ثم لا يتصور إقحام دولة جديدة مثل هذه المجموعة اللطيفة من الدول ما لم يجمع كافة أعضائها على الترحيب بها .

3 – إن ميثاق الجامعة اشترط الاجتماع لصدور قرار الفصل من العضوية، الأمر الذي يقتضي بالضرورة أن يصدر قرار قبول العضوية بالإجماع أيضا لإيجاد نوع من التوازن بين اكتساب العضوية وفقدانها .

أما الاتجاه الثاني فيرى أن الأغلبية العادية لا تكفي لصدور قرار قبول العضوية على أساس إن هذا الانضمام لا يمس سيادة الدول الأعضاء ولا يترتب عليه آي التزام في مواجهة آي عضو في الاعتراف بالدولة الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل جرى في الجامعة على اشتراط الإجماع لقبول عضوية الدول طالبة الانضمام حتى أوائل الستينات من القرن المنصرم إلا إن شرط الإجماع هذا طرأت عليه عدة تعديلات .

إن غياب إحدى الدول الأعضاء عن جلسة التصويت على انضمام دولة جديدة للجامعة لا يحول دون قبول هذه الدولة متى وافقت على ذالك باقي الدول الحاضرة.

إن امتناع دولة عن التصويت على قرار قبول العضو الجديد لا يحول دون صدور هذا القرار من ذالك قبول عضوية الإمارات العربية على هذا القرار .

إن التحفظ على الطلب المقدم من الدولة طالبة العضوية لا يحول دون قبولها عضوا في الجامعة .

كما نلمس من المادتين 18 و 19 من الميثاق إن العضوية في جامعة الدول العربية تنتهي إما بالفصل أو بالانسحاب والانسحاب يكون إراديا او بسبب عدم الموافقة على تعديل الميثاق، أما الفصل فيتعلق عند إخلال الدولة بواجباتها المنصوص عليها في الميثاق إضافة إلى إن إنهاء العضوية لمجرد الإخلال البسيط أمر قد يدفع الدول الأعضاء إلى التردد في النظام للجامعة لما يترتب على الفصل المساس بسمعة الدولة على الصعيد الدولي ويجدر الإشارة إلى إن عقوبة الفصل لم تطبق ضد آي دولة عربية منذ إنشاء الجامعة إذ يكفي لإسقاط هذه العقوبة مجرد اعتراض آي عضو من الأعضاء على تطبيقها .[1]

[1] -**علي يوسف (الشكري)**، المنظمات الدولية والإقليمية والشخصية .مصر ، ايتراك للنشر والتوزيع الطبعة (1) سنة 2003 ص 185-191.

المبحث الرابع: مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية

المطلب الاول : مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية

مبادئ الجامعة هي الأسس التي تقوم عليها والتي يمكن من خلالها تقييم مسيرتها ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها وأشارت ديباجة الميثاق ونصوص المواد 5-6-8 إلى المبادئ التي تقوم عليها الجامعة وهي:

1 – المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء: يكاد أن يكون هذا المبدأ من المبادئ المتفق عليها من مواثيق غالبية المنظمات الدولية وإبراز أهمية هذا المبدأ ورد النص في ديباجة الميثاق <... وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيد أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها وتوحيدها...> هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن العضوية في الجامعة مقصورة على الدول العربية المستقلة وعلى أساس التعاون الاختياري من هنا تمتعت كل دول من الدول الأعضاء في مجلس الجامعة ولجانها وفروعها بحقوق متساوية ولكل منها صوت واحد ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو تمارس بالتناوب مع غيرها.

2- حضر استخدام القوة بين الدول الأعضاء : نصت على هذا المبدأ مادتين الخامسة والسادسة من الميثاق فقد نصت المادة الخامسة والسادسة من الميثاق فقد نصت المادة الخامسة على انه لا يجوز استعمال القوة لفض النازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدول أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجوء المتنازعون لفض هذا الخلاف الذي يخشى كان قراره عندئذ أو ملزما ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولتين من الجامعة وبين أي دول أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء : الملاحظ أن النص على هذا المبدأ جاء في أكثر من موضوع في الميثاق مرة بصورة صريحة وأخرى بصورة ضمنية ويبدو أن الهدف من هذا المبدأ والتأكيد عليه هو وسيلة لترغيب الدول العربية عل الانضمام إلى الجامعة من خلال التأكيد على أن انضمامها للجامعة ليس من شانه المساس بسيادتها أو استقلالها أو التدخل في شؤونها الداخلية فقد جاء في ديباجة الميثاق < ... وحرصا على دعم هذه الروابط و توطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها...> ونصت الثانية من الميثاق على انه <<... الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها ونصت المادة الثامنة من الميثاق على انه <... تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بان لا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغيير ذالك النظام فيها...> والملاحظ أن صياغة هذا المبدأ في نص المادة الثامنة يوحي بان عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية يقتصر على الدول الأعضاء ففط والواقع إن هذا المبدأ يسري أيضا على المنظمة ذاتها والتي هي ليست إلا كائنا يضم كل الدول الأعضاء ، كما أن النص على هذا المبدأ في ميثاق الجامعة كان اضعف مما كان قد استقر عليه الرأي في بروتوكول الإسكندرية حيث استبعد الميثاق ما كان يتضمنه البروتوكول من مبدأ عدم جواز انتهاج دولة عربية سياسة تخالف سياسة الجامعة أو أي سياسة عربية أخرى كما استعبد ما كانت تنص عليه المادة الثالثة من البروتوكول من

الرغبة في أن توافق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيم الوحدة بخطوات أخرى وبخاصة إذا استقرت الأوضاع العالمية عدد الحروب القائمة عن نضم تربط بين الدول العربية بروابط امتن وأوثق .

4- الدفاع المشترك : نصت المادة السادسة من الميثاق على انه إذا وقع اعتداء من أي دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فلدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا أو يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من احد دول الجامعة لا يدخل في حساب إجماع رأي الدولة المعتدية ...> نص المادة السادسة من الميثاق وافق مجلس الجامعة في 13 فبراير1950 على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وكانت المادة الثانية من هذه المعاهدة قد نصت على انه تعتبر الدولة المتعاقدة على اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداءا عليها جميعا ولذالك فإنها عملا بحق الدفاع المشترك الفردي الجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر إلى مجموعة الدول أو الدول المعتدي عليها بان تأخذ على الفور متفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلم إلى نصابها >> واكتفت المادة السادسة من هذه المعاهدة اتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع أي اعتداء بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الدفاع المشترك وبذالك من ميثاق الجامعة الانتقادات الموجهة لنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة والتي تشترط الإجماع لاتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع العدوان .1

المطلب الثاني: أهداف جامعة الدول العربية

الأهداف هي الغايات التي يراد من جامعة الدول العربية انجازها وتحقيقها على الصعيد القومي والإقليمي والدولي، ومن الأهداف ما تم النص عليه صراحة في الميثاق، ومهما يمكن استخلاصه واستنتاجه من الميثاق بصورة ضمنية .

حيث سوف نستخلص أهداف الجامعة العربية الصريح منها والضمني فيما يلي:

أولا: الأهداف المذكورة صراحة في الميثاق:

توثيق الصلات بين الدول العربية المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها ؟، حيث تنص المادة الثانية من الميثاق " إن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في الشؤون الداخلية.

كذلك من أغراض الجامعة العربية تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا يراعي نظم كل دولة منها في الشؤون التالية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية: ويدخل في ذالك التبادل التجاري الجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة
- شؤون المواصلات : ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة البريد
- الشؤون الثقافية

[1] - **علي يوسف (ألشكري)**، المرجع السابق ص 181- 183.

- الشؤون الاجتماعية
- الشؤون الصحية الشؤون الأمنية
- شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام [1]

2 - المحافظة على السلام والأمن العربي : حيث فرضت الجامعة على الدول الأعضاء بعض الواجبات التي تقتضيها الضرورة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الجامعة ، فدول الأعضاء ملزمة بان لا تلجأ إلى القوة لفض النزاعات بينها .

فالجامعة إذا تختص بمنع الحروب بين الدول العربية ، وتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء، وتحقيقا لهذا الهدف فرض ميثاق الجامعة على الدول الأعضاء أن تحترم كل منها نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى ، وأن تعده حق من حقوق تلك الدول تتعهد بان لا تقوم بأي عمل يرمي إلى تغيير ذالك النظام ، كما أن ميثاق الجامعة تتضمن في حفظ الأمن والسلم وتسوية المنازعات بين الدول العربية ثلاثة أحكام رئيسية هي:

1- التزام الدول الأعضاء بعدم الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات.

1- التحكيم الاختياري لمجلس الجامعة لفظ الخلافات بين دولتين أو أكثر من دولة الجامعة.بشرط أن لا يكون الخلاف متعلقا باستقلال الدولة وسيادتها.

3 – وساطة مجلس الجامعة في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة دول الجامعة وذالك لتوفيق بينها.[2]

ثانيا: الأهداف المفهومة ضمنيا من الميثاق

1 – تحرير الوطن العربي : لم يرد ذكر هذا الهدف صراحة في الميثاق وذالك يعود لأسباب منها انه بعض الدول العربية المؤسسة لها كانت حتى قيام الجامعة محتلة من جانب دول أجنبية ، الأمر الذي لم يتح لها أن يتضمن الميثاق نصوصا يستفاد منها في مواجهة مباشرة مع الدول المحتلة، وكذا يرجع الأمر إلى عدم الوعي بالإشكال الحديثة للاستعمار، على انه يلاحظ مع هذا أن تحرير فلسطين كان وما يزال احد الأهداف الرئيسية في الجامعة، كما انه يمثل مؤشرا هاما للكفاح العربي ضد الاستعمار .

2 – تحقيق الوحدة العربية : يذهب اتجاه فقهي إلى القول بان ميثاق الجامعة العربية وان لم ينص صراحة على اعتبار الوحدة العربية من أهداف الجامعة،إلا انه لاشك في أن التمهيد لتحقيق هذه الوحدة هو الهدف البعيد والأصيل للجامعة، يدعم ذلك ما جاء في ديباجة الميثاق من اجل الجامعة العربية أنشأت تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية.[3]

[1] - **محمد السعيد (الرقاق) ومصطفى سلامة حسن**. المرجع السابق ، ص 276.

[2] - **غالب بن غالب (العنبي)** . جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية السعودية : مركز الدراسات والبحوث، 2010، ص 342-344.

[3] - **محمد السعيد (الرقاق) ومصطفى سلامة** . المرجع السابق ، ص 272.

المبحث الخامس: أجهزة جامعة الدول العربية

تقوم جامعة الدول العربية من اجل تحقيق أهدافها وغاياتها على أكمل وجه على مجموعة من الأجهزة والهياكل التي تستند إليها مهام معينة بهدف تحقيق الهدف المنشود منها على الوجه العام ، حيث سنتناول في هذا المبحث هته الأجهزة والأبنية وذلك من خلال التطرق للأجهزة المنصوص عليها في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي كمطلب ثاني.

المطلب الأول: الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق

الأجهزة التي ورد ذكرها صراحة في الميثاق تتمثل في:

1 – مجلس الجامعة

2 – اللجان الفنية الدائمة

3 – الأمانة العامة

أولا : مجلس الجامعة

مجلس الجامعة هو أهم وأعلي سلطة في الجامعة العربية ، ولقد نصت عليه المادة الثالثة من الميثاق في فقرتها الأولى على أن الجهاز المذكور يتكون من " ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها " .[1]

كما تنص المادة الثانية من النظام التخلي للمجلس على انه يتألف المجلس من مندوبي الأعضاء وتزودهم دولهم بوثائق اعتمادهم ووثائق تفويضهم عند الاقتضاء وعضوية المجلس تقوم على مبدأ المساواة ، كما أنه هو الهيئة العامة التي تشترك فيها جميع الدول الأعضاء أما باقي الأجهزة فمهمتها مساعدة المجلس في تأدية مهامه.[2]

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسته في كل انعقاد عادي وذلك على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في الجامعة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 من الميثاق.

ينعقد المجلس انعقادا عاديا مرتين في السنة وتكون في كل من شهري مارس وسبتمبر كما ينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناءا على طلب دولتين من دول الجامعة ، وهذا ما قضت به المادة الحادية عشر من الميثاق ، وبناءا على طلب دولة واحدة في حالة الاعتداء حسب المادة السادسة من الميثاق ، وطبقا للنظام الداخلي للمجلس فان انعقاد المجلس يكون صحيحا إذا حضره أغلبية ممثلو دول الأعضاء ، كما تكون الاجتماعات سرية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس العلنية بأغلب الآراء ، والأمين العام للجامعة هو من التاريخ الذي تبدأ فيه الدورات العادية . [3]

---

[1] – **محمد السعيد (الرقاق)، مصطفى سلامة (حسن)**، المرجع السابق، ص 292.

[2] – **حسن (نافعة)** التنظيم الدولي ، القاهرة مكتب الشروق الدولية ، 2004، ص 215.

[3] **-عبد المنعم أحمد فارس** ، المرجع السابق ، ص 20.

بالنسبة لعلمية اتخاذ القرارات فانه في حالة القرارات الخاصة يدفع الاعتداء والفصل من الجامعة فانه يشترط الاجتماع، ولا يدخل في حساب الأصوات رأي الدولة المعتدية او المراد فصلها ، أما في حالة القرارات الخاصة بتعيين الأمين العام وتعديل الميثاق فانه يشترط فيه أغلبية الثلثين وهذا طبقا للمادتين الثانية عشر والتاسعة عشر ، وفي حالة فض الانعقاد وشؤون الموظفين وإقرار الميزانية ووضع النظام الداخلي بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، ما يقرره بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله .1

فلقد أصدر مجلس الجامعة قرار تفسيريا للمادة السابعة من الميثاق وهو القرار رقم 2718 بتاريخ 2مارس سنة 1971 ويقتضي بان الإجماع المنصوص عليها يقتصر تطبيقا على المسائل التي تتعلق بسيادة الدول الأعضاء فحسب.

أما فيما يخص اختصاصات المجلس فهو يختص في الشؤون التالية:

1 – تعيين الأمين العام للجامعة

2 – إقرار النظام الداخلي للجامعة

3 – مراعاة تنفيذ ما يبرمه الأقطار العربية في الجامعة من اتفاقات في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

4 – فض النزاعات بين الإطراف العربية بالطرق السلمية.

5 – اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الواقع على إحدى الدول العربية.

6 – تقرير وسائل التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

7 – إقرار ميزانية الجامعة .2

ثانيا : اللجان الفنية الدائمة:

حيث تنص المادة الرابعة من الميثاق على أن " نؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تتمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة ، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه ، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة، ويجوز فيها أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها إشراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل " .3

ويعين مجلس الجامعة لكل لجنة رئيسا لمدة سنتين قابلة للتجديد وذلك وفقا للمادة الخامسة من النظام الداخلي للجان وتعقد اللجان الاجتماعات بمقر الجامعة ويجوز لها بموافقة الأمين العام عقد اجتماعات في بلد عربي أخر إذا اقتضت الضرورة ذلك وتتألف كل لجنة من ممثل أو أكثر لكل دولة عضو صوت واحد وتصدر القرارات من هذه اللجان بأغلبية الحاضرين ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء .

[1] – **محمد طلعت الغنيمي** ن الوجيز في القانون الدولي النظرية العامة الاسكندرية :منشأة المعارف ، 1974 ، 1980

[2] –**عبد العزيز سرحان** . المنظمات الدولية والاقليمية والشخصية ، القاهرة : دار الفكر العربي 1974، ص 34 .

[3] – **محمد السعيد (الرقاق)، مصطفى سلامة (حسن)** المرجع السابق، ص 296.

وتطبيقا لنص المادة الرابعة من الميثاق، تم تشكيل اللجان الفنية الدائمة التالية:

اللجنة السياسية الدائمة، اللجنة الثقافية الدائمة، اللجنة الدائمة للمواصلات، واللجنة الاجتماعية الدائمة، لجنة خبراء البترول العربي اللجنة الصحية الدائمة، اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، اللجنة الدائمة للأرصدة الجوية، اللجنة الدائمة الشؤون الإدارية والمالية، والعسكرية الدائمة، اللجنة الدائمة للإعلام العربي.

فيما يخص اختصاص هذه اللجان فتختص بوضع التعاون العربي بدراية ما يحيله المجلس أو الأمانة العامة أو أحدى الدول الأعضاء إليها من موضوعات تصل بطبيعة نشاطها وتقدم توصيات بشأنها .

حيث ساهمت هته اللجان في تفعيل التعاون العربي في مختلف مشروعات اتفاقيات اقرها مجلس الجامعة .1

تنص المادة الثانية عشر من الميثاق على انه يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام ، وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين " ويكون الأمين العام للجامعة بقرار يصدر من مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي دول الجامعة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس والأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة .2

وللامين العام للجامعة عدة اختصاصات بصفته يشغل قمة الجهاز الإداري في جامعة الدول العربية وتتصف هته الاختصاصات إلى اختصاصات سياسية وأخرى إدارية .

1 – الاختصاصات الإدارية للامين العام : وهي تتعدد ومنها :

1 الاختصاصات المالية ومثالها إعداد ميزانية الجامعة واتخاذ الإجراءات المالية اللازمة لتنفيذها بعد موافقة المجلس عليها وتقديم حساب ختامي إلى المجلس في نهاية السنة المالية .

1- 2 اختصاصات فنية مثل إعداد التقارير عن أعمال الأمانة العامة في المدة ما بين الدورتين كذلك يختص بإعداد وتقديم التقارير والمذكرات الخاصة ومنها الاختصاص باتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة لانعقاد هيئات الجامعة ، كدعوة مجلس الجامعة لانعقاد وإعداد الأعمال، وكذا التنسيق بين أعمال الجامعة العربية، وأعمال الهيئات الدولية والعربية ، وكذا الاختصاص بإيداع المعاهدات والاتفاقات التي تنعقد بين دول الجامعة مع بضها البعض وبينها وبين دول أخرى .

1-3 الاختصاصات الإعلامية : سواء كانت إعلاما داخل البلاد العربية أو خارجها ، ففيما يتعلق بالإعلام داخل البلاد العربية ، فانه ينصرف إلى الإعلام بالجامعة ذاتها ونشاطها ، كما ينصرف للدعاية للقومية العربية ، وفي ما يتعلق بالإعلام خارج البلاد العربية فينصرف إلى إنشاء كافة الأجهزة والمكاتب التي تعمل بالدعاية للجامعة ولشرح القضايا العربية والرد على أية دعايات معادية .3

[1] –**عبد السلام صالح** غرفة التنظيم الدولي ، الاسكندرية : منشورات الجامعة المفتوحة ، 1997، ص79.

[2] **محمد (مجدوب)** التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية والشخصية، بيروت منشورات الحلبي .

[3] – **محمد السعيد (الرقاق) ومصطفى سلامة (حسن)** ، المرجع السابق ص 299.

2 – الاختصاصات السياسية للامين العام : يقوم الأمين العام بمجموعة من الاختصاصات السياسية ، ومع هذا فان ميثاق الجامعة لم يقم بتحديد واضح للأمور السياسية التي تدخل في اختصاص الأمين العام للجامعة، فمن ناحية ، نجد انه يمثل الجامعة ويتكلم باسمه ، في مواجهة الدول الأعضاء في الجامعة أو بالنسبة للدول أو المنظمات الدولية الأخرى .

ومن ناحية أخرى فقد أنيط به دور متزايد الأهمية في إطار علاقات الدول العربية الأعضاء في الجامعة بعضها ببعض أو بينها وبين الجامعة .

وهناك مجموعة من الإدارات التابعة للأمانة العامة حيث تتكون الأمانة العامة من إدارة السكرتارية، الإدارة السياسية، أمانة الشؤون العسكرية، الإدارة القانونية، إدارة الشؤون الاقتصادية والمواصلات، إدارة الشؤون الاجتماعية والصحية، إدارة شؤون فلسطين المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل.[1]

المطلب الثاني: الأجهزة المنصوص عليها في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

جاءت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون لاقتصادي المبرمة في سنة 1950 كمحاولة لسد أوجه القصور التي شابت ميثاق الجامعة العربية خاصة في المجالين الدفاعي والاقتصادي ولقد استحدثت مجموعة من الأجهزة التي أضيفت إلى بناء الجامعة العربية وهي:

1– مجلس الدفاع المشترك : يتألف مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأطوار في المعاهدة ، ويختص المجلس بالإشراف على تنفيذ الأحكام التي تتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لرد أي اعتبار يقع على أي دولة عضوا وكذا توحيد الخطط الداعية والتنسيق بين الدول الأعضاء ، ويعمل المجلس تحت إشراف مجلس الجامعة وتصدر قراراته بالأغلبية ثلثي أعضائه .[2]

يستعين المجلس في أداء مهامه بعدة هيئات منها اللجنة العسكرية الدائمة، الأمانة العسكرية.

– إضافة إلى مجلس الدفاع المشترك هناك الهيئة الاستشارية التي أنشئت بموجب البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الذي وافق عليه مجلس الجامعة في فيفري ،1950 وتضم الهيئة رؤساء أركان حرب الجيوش وتختص بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجهها في جميع اختصاصاتها.

– كما نص عليه البند الخامس من الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي على إنشاء القيادة العامة للقوات المشتركة المسماة القيادة العربية الموحدة ، تكون رئاستها للدولة التي تكون قوتها المشتركة في العمليات أكثر عددا من الدول الأخرى [3]

[1] – اعبد العزيز سرحان لمرجع السابق ذكره، ص301.

[2] – **محمد طلعت الغنيمي** المرجع السلبق ، ص 18.

[3] – **علي يوسف الشكري** المرجع السابق ص 209.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي : حيث أنشئ تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950 ، وينعقد المجلس في دورة عادية في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل سنة ، كما يجتمع في دورات غير عادية ، بناءا على طلب دولتين في المجلس على الأقل .

ويكون انعقاد المجلس إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء ولكل صوت واحد ، ويصدر المجلس قراراته بأغلبية الدول الأعضاء وتكون اجتماعات المجلس سرية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس على مستوى وزراء مجالسه ، كما يستطيع أن يكون المجلس على مستوى وزراء الدول الأعضاء المختصين ووزارة الخارجية أو من ينوب عنهم ، وللمجلس أن ينشيء لجان فنية دائمة أو مؤقتة ، ويتولى الأمين العام للجامعة تنظيم سكرتارية المجلس ولجان.1

- فيما يتعلق بأهداف المجلس فهو يعمل على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التالية.
- الإشراف على حسن قيام المنظمات العربية والمتخصصة والمرافقة على إنشاء منظمات عربية جديدة.
- تقديم توجيهات ملزمة للمنظمات العربية المتخصصة فيما يتعلق بموازناتها.
- رسم السياسات العامة للتعاون لاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة ومتابعة تنفيذها .
- الإشراف على لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة.
- دعوة المنظمات العربية بمشروعات مشتركة وفقا للشروط التي يقررها.

حيث ساهم المجلس على إبرام عدة اتفاقات منها اتفاقية الوحدة الاقتصادية في 1975 التي تهدف إلى ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع ، حرية الإقامة والعمل وكذالك اتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي في 1975، كما أنشا السوق العربية لتحقيق أهداف الاتفاقية .2

[1] – **جمال عبد الناصر** (مانع) . التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ، الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2006.ص 257.

[2] - **سهيل حسن الفتلاوي** جامعة الدول العربية في مواجهات تحديات العولمة ، نفس المرجع ، ص 209-211.

خلاصة الفصل الاول:

تطرقنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى نقطة أساسية في تاريخ العرب المعاصر،تتعلق بمسألة الوحدة العربية ونشأة الجامعة العربية، فلقد ركزنا على تاريخ المحاولات الوحدوية في العالم العربي قبل ظهور جامعة الدول العربية و تطرقنا إلى التركيز على جامعة الدول العربية وذلك من خلال الميثاق و الأهداف و المبادئ و هيكلها التنظيمي. عرف العالم العربي منذ أن كان تحت وطأة الاحتلال العثماني مبادرات عديدة للوحدة، حيث سعت الحركات الفكرية جاهدة للتخلص من الاستعمار بمختلف أشكاله في هذه الفترة، كما كان دور الحركات الوحدوية قوي في فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث تحرك المجتمع العربي وازدادت نشاطاته فبدأ بالقيام بثورات ضد الاستعمار وبدأ يشكل الجمعيات والمؤتمرات القومية وينشر الصحف والجرائد ويقيم الندوات ويتبادل الزيارات بين البلدان، خصوصا بين الحركات الشعبية من أجل إقناع الجماهير العربية الواسعة بضرورة الوحدة والتخلص من الاستعمار.

بين أيضا دور بريطانيا و فرنسا في إعاقة الحركات الوحدوية العربية وكبح كل المشاريع، أما في فترة الحرب العالمية الثانية فقد بدأ العمل المنظم، كما أبدت بريطانيا ليونة في التعامل مع قضية الوحدة ، هذه الظروف والعوامل زيادة على الضغط الجماهيري والشعبي العربي ساعدت في تحريك الدبلوماسية العربية وذلك ما تبلور في دخول العرب مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة المشاورات التي مرت بين الدول العربية، وكذا بين الدول العربية وبريطانيا وأمريكا، لقد تركت هذه المشاورات أثار إيجابية استغلتها مصر التي عرفت كيف تتعامل مع الدول العربية فيما بعد، بعد دعوتها الدول العربية لمناقشة بروتوكول الإسكندرية. ناقشت الدول العربية بروتوكول الإسكندرية وتم التوقيع عليه وبذلك اتجهت الجهود العربية نحو عهد جديد، حيث كان هذا الأخير هو أساس ما اجتمع عليه في المؤتمر العربي مارس 1945 ، والذي صيغ فيه ميثاق جامعة الدول العربية، وأعلن بعدها مباشرة ميلاد جامعة الدول العربية على الشكل الذي هي عليه الآن. رأينا كدالك كيف ساهمت بريطانيا وأمريكا في قيام جامعة الدول العربية، وكيف أن

بريطانيا خصوصا كانت تهدف في العلن على توثيق الصلة بين دول الجامعة والعمل على وحدتهم إلا أنها في الحقيقة كانت تسعى من خلال هذه المنظمة إلى الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية وكانت لها أهداف كثيرة من خلال إنشاء هذه المنظمة الإقليمية العربية.

قمنا كدالك من هذا الفصل بدراسة تحليلية لجامعة الدول العربية من حيث الميثاق و الأهداف و المبادئ و البنية التنظيمية والمؤسسات التي تشكلها، وهذا قصد معرفة الهياكل التي تتكون منها والأطر القانونية والمؤسساتية التي تقوم عليها هذه المنظمة الإقليمية، وهذا لمعرفة درجة فعالية أو قصور الجامعة العربية خصوصا وان الهياكل الرئيسية لها جاءت بمقتضى الميثاق كما أن هياكل أخرى جاءت بعد التأسيس أو فرضتها الظروف الموضوعية.

الفصل الثاني :
واقع جامعة الدول العربية من أحداث الربيع العربي

الفصل الثاني : واقع جامعة الدول العربية من أحداث الربيع العربي

– الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أخر عام 2010 ومطلع 2011 متأثرة بالثورة التونسية ، التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، ولازالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة، حيث نجحت هذه الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر ألقذافي وإسقاط نظامه والثورة اليمنية التي أجبرت على عبد الله صالح على التنحي، وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها حركة الاحتجاجات في سوريا .

– وحيال هذا التحرك الشعبي الذي اخذ لأول مرة في تاريخ العالم العربي بزمام مبادرة التغيير وإزاحة أنظمة مستبدة احتكرت لعقود سدة الحكم، حيث كان موقف جامعة الدول العربية مختلفا من ثورة لأخرى وتراوح بين الموقف السلبي وتأييد مطالب الجماهير وتجميد عضوية إحدى الدول، وعليه سنتناول في هذا الفصل موقف جامعة الدول العربي إزاء كل ثورة من الثورات مع ذكر أسباب الثورات واهم الأحداث والقرارات المتخذة .

المبحث الأول : موقف الجامعة العربية من الثورة التونسية

المطلب الأول : أسباب الثورة التونسية

– الثورة التونسية التي أطلقت شرارة الثورات العربية اندلعت يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010 تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيرا عن غضبه وعن بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، توفي يوم الثلاثاء الموافق ل 4 يناير 2011نتيجة الحروق ، أدى ذلك إلى اندلا ع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج ألاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن وأجبرت الرئيس بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرين ، كما أعلن عزمه على عدم الرشح للانتخابات الرئاسية عام 2014 .

– وتم بعد خطابه فتح المواقع المحجوبة في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، كما تم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضا طفيفا ، لكن الانتفاضة توسعت وزادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما اجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة، ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية مشدد إلى السعودية يوم الجمعة 14 يناير 2011، فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الحكومة بصفة مؤقتة .1

وذلك سبب في تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور مع إعلانه لحالت الطوارئ وحضر التجول لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء إلى الفصل رقم 57 من الدستور وإعلان شغول منصب الرئيس، وبناء على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 عن تولي منصب الرئيس مجلس النواب المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية مبكرة .

[1] – **د. إبراهيم خليل العلاف** مدونة الثانية مقالات تفصيلية بعنوان أسباب الثورات والإصلاحات المعيشية . تاريخ التصفح 28 / 03 / 2013 ساعة 30 : 9. الرابط الالكتروني:.http://www.maqalaty.comLatest-3444/date-desc-1

المطلب الثاني : موقف الجامعة العربية من الثورة التونسية

لقد تعددت مواقف الدول العربية اتجاه الثورة التونسية وكان لكل دولة موقف خاص ومن أهم مواقف الدول نذكر :

الموقف المصري :أعلنت مصر في بيان للوزارة الخارجية أنها تؤكد على احترامها لخيارات الشعب التونسي الشقيق وأنها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين وقدرتهم عل تثبيت الأوضاع وتجنب وقوع تونس في فوضى ،وعلى الصعيد الشعبي ففقد تظاهر عشرات النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة تعبيرا عن دعمهم للثروة التونسية .

الموقف العراقي : تفادى علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية التعليق على الوضع في تونس وقال إن هذه المسألة داخلية تخص الشعب التونسي والعراق لا يتدخل في شؤون الدول الأخرى .

الموقف السوداني: رحب السودان بالتغيير السياسي في تونس واحترامه لإرادة الشعوب .[1]

الجزائر : اعترف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالرئيس التونسي المؤقت بعد الأيام من توليه السلطة وقال في رسالة بعثها له انه يثق في نجاح العبقرية التونسية من تحقيق رفاهية الشعب التونسي وسبق ذلك بأيام دعوة وزير الدولة عبد العزيز بلخادم إلى احترام الشعب التونسي وقال انه سيد في ان يختار من يريد ليكون مسؤول عنه .

السعودية : أصدر الديوان الملكي بيان ذكر فيه تقدير المملكة العربية السعودية الظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بان يسود الأمن و الاستقرار في هذا الوطن العزيز وتأييد لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق.

قطر : أعلنت وزارة الخارجية القطرية أنها تراقب الأحداث في تونس وتحترم إرادة الشعب التونسي وخياراته وتؤكد على الالتزام بعلاقتها المتينة مع الشعب التونسي وحرصها على علاقتها المميزة مع الجمهورية التونسية.

الكويت : أعلنت على لسان الوزير الخارجية الشيخ محمد انها تحترم خيارات الشعب التونسي بان يعود الأمن والاستقرار إلى ربوع تونس .[2]

[1] - **حاتم ألنقاطي** الثورة التونسية ومستقبل القول 2011/04/14 تصفح 2013/05/20 الساعة 10:00.
http://www.alarab.co.uk/?p=20667

[2] -http://ar.wikipedia.org/wiki التصفح 15 /05/ 2013 الساعة 10:22

موقف جامعة الدول العربية :

أكد المتحدث الرسمي بان الجامعة العربية قلقة من الأوضاع في تونس وإنها ترقب الوضع عن كثب ،ودعا جميع الأطراف إلى التواصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها، وعليه فان موقف الجامعة العربية إزاء الثورة التونسية كان أقرب إلى الحياد السلبي لإعلانها أن ما يحدث في تونس هو شان داخلي، وان كانت قد أعربت عن أملها في أن تتجاوز تونس الأحداث بسلام .[1]

[1] - **خالدة إبراهيم خليل**،باحثة تدريبية في مركز الدراسات الإقليمية- حلقة نقاشية. بعنوان موقف الجامعة العربية من الثورات العربية 22فبراير2012 تصفح 23 مارس 2013 ساعة 10:30. .الرابط الالكتروني:http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2012/02/blog-post_5445.htm

المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الثورة المصرية

المطلب الأول: أسباب الثورة المصرية

1- الشعب المصري مل النظام الاستبدادي الذي حكمه على مدار 30 عاما وقانون الطوارئ الذي راح ضحيته الآلاف من ابنا ء الشعب المصري فصودرت الحريات وقمعت التجمعات وانتشرت الرذيلة وعم الفساد وانهار اقتصاد وزادت البطالة وانتشرت المخدرات وغيرها .

2- التعاون اللامحدود مع إسرائيل بل أصبحت القاهرة قبلة لليهود ومنبرهم الإعلامي ومنطلق فسادهم .

3- تراجع الدبلوماسية المصرية على المستوين العربي والإفريقي

4- حصار غزة والذي لعبت فيه مصر دورا محوريا بل مركزيا الأمر الذي رفضه الشعب المصري صاحب النخوة والرجولة وخرج في مسيرات وما كان من النظام إلى أن قمع المسيرات.

5- مسرحيات الانتخابات الرئاسية والتشريعية المصرية والتي كان التزوير ملازمها.

6- الثورة التونسية التي وجد بها الشعب المصري القدوة الحسنة والشرارة التي أحرقت الخوف الداخلي المكبوت في قلوب المصريين.

- هذا كله أدى إلى ثورة 25 يناير أو ثورة الغضب وهي انتفاضة شعبية اندلعت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق ل 24 صفر 1432 واعتبرت هذه الثورة جسما بلا راس فلم يكن هناك محرك للثورة حتى النشطاء والمعارضين لم يكن لهم أي ظهور فلقد كانت الثورة ثورة حيث كان للثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثر كبير في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 ففي السادسة من مساء يوم الجمعة 11 فبراير 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وانه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد .1

المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة المصرية

- لقد التزمت اغلب الدول العربية الصمت في الأيام الأولى للثورة وجرى التعامل مع التطورات علي الأرض وتقلبات الموقف بين كل من النظام والمتظاهرين المعتصمين في ميدان التحرير باعتبار أنها شان داخلي، مع ملاحظة أن معظم البلدان العربية كان يحدوها الأمل في أن تنتهي الأوضاع ،في مصر إلى الاستقرار و أن تعود الأوضاع إلى طبيعتها ، فأشار البعض إلى انه يراقبون الوضع عن كثب وهذا ما عبرت الأردن والمغرب بينهما أكدت سوريا على أن ما يجري في مصر شان داخلي وكان الموقف الجزائري

[1] - **عماد الحديدي** الأسباب الرئيسية وراء ثورة الملايين المصرية.2011/02/23 تصفح 2013/03/24 الساعة09:00 صباحا.
http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=88216

اقرب ما يكون من الموقف السوري حيث أعلنت الجزائر أنها تحترم إرادة الشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها وتجدر الإشارة إلى أن الموقف القطري الذي برز في عمليات التغطية والتحريض الواسعة التي قامت بها قناة الجزيرة ضد نظام مبارك تعد استثناءا في ا المجال اذ أنها عبرت رسميا في هذا الخصوص وبعد نجاح الثورة في تنحي الرئيس المصري السابق حسني مبارك فقد كانت أكثر الدول العربية ترحيبا بالتغيير في مصر هي قطر والسودان وتونس .

السعودية : شهدت قدرا من التقلب في بداية الأمر ثم رحبت بسقوط النظام وأبلغت الجانب المصري برغبتها في تقديم دعم مالي لحكومة تسير الأعمال لمواجهة التداعيات السلبية التي يعاني منها الاقتصاد .

الكويت : أشادت الكويت بدور الجيش في الانتقال السلمي للسلطة في مصر.

سوريا : قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم بان سوريا تتمنى الخير للشعب المصري وان ما يجري بمصر هو شان داخلي .

فلسطين : أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس تضامن الشعب الفلسطيني مع مصر قيادة وشعبا في الظروف الراهنة وما تطرحها من تحديات.[1]

موقف الجامعة العربية : اتسم بشكل عام بتدرج حيث أصدرت الجامعة بيان رحبت فيه بإعلان الرئيس مبارك عزمه عدم الترشح الانتخابات الرئاسية القادمة ودعا البيان إلى التفعيل الفوري للدعوة التي أطلقها نائب عمر سليمان إلى مؤتمر شامل للحوار الوطني بين كل القوى السياسية الوطنية المصرية غير أن موقف الجامعة تغير في منتصف فبراير بعد تخلي الرئيس السابق مبارك عن سلطاته حيث أشاد مجلس الجامعة في اجتماعه ألتشاوري بالثورات البيضاء والحضارية في مصر وتونس وبروح الشباب العربي الذي اثبت انه قادر على التغيير والتطور على فرض إرادته على الأمة .[2]

المبحث الثالث : موقف الجامعة العربية من الثورة اليمنية

المطلب الأول : أسباب الثورة اليمنية

– ثورة الشباب اليمنية أو ثورة التغيير السلمية هي ثورة شعبية انطلقت يوم الجمعة 11 فبراير 2011 م الذي أطلق عليه أهم جمعة الغضب وهو يوم سقوط نظام حسني مبارك في مصر متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 وقاد هذه الثورة الشبان اليمنيون بالإضافة إلى أحزاب المعارضة للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح الذي

[1] -http://ar.wikipedia.org/wiki التصفح 08 /05/ 2013 الساعة 10:22

[2] - هاني رسلان الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير جريدة إفريقيا اليوم 08 مارس 2011.
http://www.africaalyom.com/web/Articals/214-19/artical.htm

يحكم البلاد منذ 33 عاما والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وكان لمواقع التواصل الاجتماعي على الانترنيت مثل الفيسبوك مساهمة فعالة في الثورة إلى حد كبير حيث ظهرت العديد من المجموعات المناوئة للنظام الحاكم بدأت بمطالب إصلاحية ثم ارتفع سقف المطالب إلى إسقاط النظام ومنها مجموعة ثورة الشباب اليمني لإسقاط النظام ولعبت هذه المواقع دورا كبيرا في تنظيم الاعتصامات واستمرارها وفي الخروج بالمسيرات وقد كان يوم الجمعة التي عرفت بجمعة الكرامة 18 مارس يوما مفصليا في الثورة اليمنية حيث انضم بعدها الكثير من المشايخ وزعماء القبائل والشخصيات الاجتماعية الثورة بعد أن انظم إليها اللواء محسن الأحمر يوم الاثنين 21 مارس بعد تأثره بمذبحة جمعة الكرامة التي راح ضحيتها 52 شهيد من الشعب المعتصمين السلميين في ساحة التغيير بصنعاء إلى جانب أكثر من 700 جريح بنيران القناصة التي قال المعتصمون إنهم ينتمون إلى الحرس الجمهوري حيث أن تباطئ الزحف للقصر الجمهوري من قبل شباب الثورة أعطي الوقت لصالح لإعادة ترتيب أوراقه ومنها مسارعته إلى الحكومة وتكليفها بتصريف الأعمال خشية أن يقدم الوزراء استقالتهم بعد أن قدم ثلاثة وزراء منهم بالفعل استقالتهم واستمرت المناورات بين شباب التغيير والمعارضة من جهة وبين صالح من جهة أخرى وحصلت بعض الاشتباكات المسلحة بين موالين للنظام مسلحين قبليين ، وقد غادر الرئيس علي عبد الله صالح البلاد متوجها إلى السعودية يوم 4 حزيران للعلاج بعد سقوط قذيفة على القصر الرئاسي يوم الجمعة الموافق ل 3 حزيران وعاد علي عبد الله صالح إلى اليمن يوم 23 / 03 / 2011 وفي 23 / 11 / 2011 وقع صالح على المبادرة الخليجية التي بموجبه فوض صلاحياته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي وغادر صالح اليمن يوم 23 / 01 / 2013 إلى سلطنة عمان ، ومن ثم إلى الولايات المتحدة عن ترشيح عبد ربه منصور هادي صلاحياته الدستورية لحين انتخاب رئيس للبلاد يوم 21 / 02 / 2013 وأعلن عن ترشيح عبد ربه منصور هادي كمرشح توافقي للانتخابات الرئاسية اليمنية وقد حصل على دعم واسع قبل الانتخابات من جميع اليمنيين من قبل الأحزاب ورجال القبائل وعلماء الدين وشباب الثورة السلمية اليمنية .[1]

المطلب الثاني : موقف الجامعة العربية من الثورة اليمنية

– كانت معظم الدول الأعضاء السبعة في الجامعة العربية نظما ملكية وهي مصر والسعودية والعراق واليمن والأردن بينما كانت كل من سوريا ولبنان ذات نظام جمهوري ولذلك كانت سوريا ولبنان أكثر ميولا وتعاطفا مع الثورة اليمنية على عكس باقي دول الجامعة العربية التي اتخذت موقفا عدائيا من الثورة وكانت الأردن صريحة في عدائها للثورة والإسراع لاعتراف بأحمد ملكا لليمن ، كما كانت السعودية أكثر عداءا للثورة وساهمت على نحو ايجابي في مساعدة احمد سواء بالمساعدة المادية العسكرية او عن طريق التأثير في وفد الجامعة العربية وعرقلته عن الوصول لليمن وان كانت قد اتخذت في الظاهر الموقف التي اتفقت عليه دول الجامعة العربية وهو الوقوف على الحياد حتى يسافر وفد الجامعة العربية لليمن ويحقق بنفسه الوضع على الطبيعة .

[1] – مرجع سابق الذكر د.**إبراهيم خليل العلاف** : مقالات تفصيلية ،أسباب الثورات .

– الأردن : التزمت الحياد حتى يذهب وفد الجامعة إلى اليمن ويحقق في الأوضاع التي تعيشها اليمن .

العراق : كان موقف العراق لا يقل عداءا عن الأردن وان كانت أعلنت باعترافها بحكومة علي عبد الله صالح إلى ان يعود وفد جامعة الدول العربية من اليمن .

– مصر : أعلنت الدولة المصرية الحياد بصفة رسمية وصرح وزير الخارجية المصري بان مجلس الوزراء ناقش الحالة في اليمن وان الرأي استقر على ان تقف الحكومة المصرية موقف الحياد مع بذل مساعيها للتوفيق بقدر المستطاع .

وهكذا كان موقف اغلب الدول العربية التي اتسم بالعداء من الثورة اليمنية باستثناء لبنان وسوريا التي أبدت بعض التعاطف مع الثورة وفي اليمن ، وفي الوقت الذي كانت فيه دول الجامعة العربية تتخذ هذا الموقف العدائي من الثورة كانت الثورة تعتمد أساسا على جامعة الدول العربية واستصراخ الدول العربية في تقديم الدعم لها لمواجهة سيل القبائل الزاحفة على صنعاء دون جدوى بعد أن رفعت هذه الدول راية التمسك بالحياد بين الطرفين حتى يذهب رفد الجامعة إلى اليمن وهو الوفد الذي لم يقدر له ان يرى اليمن بفعل المناورات والمراوغات وتضييع الوقت من جانب بعض الدول.

موقف الجامعة العربية :التبس موقف الجامعة العربية من الأوضاع في اليمن ،إذ فضلت الجامعة أن تلقي بالملف برمته منذ البداية في يد دول مجلس التعاون الخليجي التي تقدمت بأكثر من مبادرة لتوقيف الأوضاع بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والمعارضة في كل مرة كانت توافق فيها المعارضة على المبادرة .

وفي أواخر شهر فبراير عام 2012 أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة التزاما ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية التي كانت قد وقع عليها قبل بضعة شهور عقب الاحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل .[1]

[1] مرجع **سابق الذكر خالدة إبراهيم خليل** : حلقة نقاشية بعنوان موقف الجامعة العربية من الثورات العربية .

المبحث الرابع: موقف الجامعة العربية من الثورة الليبية

المطلب الأول:أسباب الثورة الليبية

-ثورة 17 فبراير هي ثورة شعبية ليبية اندلعت شرارتها يوم الخميس 17 فبراير 2011 م على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية وسبقت الثورة احتجاج يوم 14 يناير بمدينة البيضاء على المدن الليبية وسبقت الثورة احتجاج يوم 14 يناير مع الشرطة وهاجمو المكاتب الحكومية وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية لكن مع تطور الأحداث و قيام الكتائب معمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين تحولت إلى الثورة مسلحة نسعى بالإطاحة بمعمر القذافي .

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى استقرار اندلا ع الثورة .

- ظاهرة الفساد بشتى صوره .
- تدني المستوى العدالة الاجتماعية .
- ضعف المسؤولين .
- انتشار الوساطة والعلاقات الشخصية للحصول على أي ميزة .
- عدم وجود دستور ينظم البلاد .
- انتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن . قروض أراضي.

الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها ساعدت على اندلا ع الثورة.

-ضعف تامين سبل العيش الكريم للأسر الفقيرة وتوفير الاحتياجات الأساسية.

- انتشار المحسوبية بين بعض أفراد الأجهزة الأمنية
- مجتمع بدون أي معايير.

كل هذه المؤشرات كانت كافية لاندلا ع الثورة الليبية ومع انتشار الأحداث وتحول الثورة إلى ثورة مسلحة وبعد الصراع الطويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أغسطس2011 وقتل القذافي في 12 أكتوبر خلال معركة سرت وبعدها تسلم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي وقد أدت هذه الثورة إلى قتل ألاف الليبيين وبذلك أكثر الثورات دموية.[1]

[1] – مرجع سابق الذكر **د.إبراهيم خليل العلاف** : مقالات تفصيلية ،أسباب الثورات .

المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة الليبية

– أعلنت الجامعة العربية تجميد حضور النظام الليبي بداية ومن ثم دعوة مجلس الأمن الدولي لفرض خطر جوي على ليبيا .

– فتح قناة اتصال مع المعارضة ولم تبقى على اتصالاتها مع السلطة أي صنفت نفسها طرفا بدلا من أداة وسيطة .الاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الليبي واحترام حقه في الوقوف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني ، والدعوة إلى السلم وامن المواطنين الليبيين

– تامين وصول المساعدات والإعانة الطبية للجرحى والمصابين

– رفع الخطر المفروض على وسائل الإعلام .1

–من خلال هذه المؤشرات يتضح لنا أن موقف الجامعة العربية تجاه الثورة الليبية كان خطوة ايجابية بارزة ساعدت في حماية المدنيين وأسهمت في إسقاط ألقذافي .2

...– ومن أهم مواقف الدول العربية إزاء الثورة الليبية نذكر :

قطر:في أول رد فعل عربي على ما يجري في ليبيا كانت قطر تتابع بقلق بالغ الأحداث الجارية في ليبيا كمل عبرت عن حزنها لسقوط الضحايا و استخدام القوة و تتطالب السلطات الليبية بالتوقف عن ذالك والعمل على حقن الدماء وقال وزير الخارجية القطرية حمد بن جاسم في 23فبراير أن بلاده لا تريد عزل ليبيا لكنها ترفض استخدام القوة ضد المتظاهرين كما كرر أمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني نفس الرسالة داعيا العقيد معمر القذافي أن يساهم بأسرع وقت ممكن إلى إيجاد حل للوضع في ليبيا

فلسطين:قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس في 22فبراير أنها تدين و تستنكر بشدة قيام النظام في ليبيا بمواجهة أبناء الشعب الليبي الذين خرجوا في مسيرات سلمية واستهدافهم وقصفهم بالطائرات الحربية و المدافع و تنفيذ مجازر جماعية بشعة ضدهم

الأردن:عبرت الحكومة الأردنية يوم 22فيفري عن رفضها للاستهداف المدنيين في ليبيا و استخدام الأسلحة ضدهم و أكدت أن إراقة دماء أبناء الشعب الليبي الشقيق يجب أن تتوقف فورا

الجزائر:أعلنت السلطات الجزائرية حالة تأهب قصوى تحسبا لأي طارئ في ظل الأحداث التي تشهدها ليبيا

حيث أكد وزير الخارجية في وقت مبكر أن العلاقات الجزائرية ستكون سيئة على مدى سنوات مقبلة في حالة انتصار متمردي بنغازي حيث نشرت جريدة الخبر ما أعدته الحكومة الجزائرية شروط لها على المجلس الانتقالي الذي مقره بنغازي فاعتبرت تلك

[1] – **د.احمد يوسف** جامعة الدول العربية ومأزق التغيير ، صحيفة الاتحاد الإماراتية 19 يوليو 2011 تصفح 2013/04/03 ساعة 16:00.
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=59826

[2] – مرجع سابق الذكر ،**خالدة إبراهيم** حلقة نقاشية بعنوان موقف الجامعة العربية من الثورات العربية .

أساسا لتجاوز رزمة اتهامات التي وجهت إليها حيث وضعت الجزائر خريطة طريق يوصلها إلى التطبيع مع الثورة الليبية وتتضمن هذه الخريطة الشروط التالية :

– مشروع المجلس الانتقالي على الصعيد السياسي الداخلي .

– علاقة الدول الغربية بأي تحول بالسلطة في ليبيا.

– مشروع المجلس باتجاه القضايا الأمنية والتزامات ليبيا بمجال مكافحة الإرهاب.

– مسائل الحدود البرية –التعاون الأمني قضايا الساحل .

وعليه كانت هذه شروط الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي أكدت أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للغير إضافة إلى رفض الجزائر إلى أي إجراء يقضي بفرض منطقة حضر جوي على ليبيا ودعت الى ضرورة احترام السيادة و الوحدة الترابية الليبية[1] .

مصر:أكد وزير الخارجية للحكومة المصرية المؤقتة احمد أبو الغيط يوم الاحد27فبراير ان الحكومة المصرية المؤقتة لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل بالشؤون الليبية الداخلية العسكرية لكنه في نفس الوقت حث السلطات الليبية على وقف العنف.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki تصفح 27 /2013/05 14:09

المبحث الخامس: موقف الجامعة العربية من الثورة السورية

المطلب الأول: أسباب الثورة السورية

الانتفاضة السورية أو ثورة الأحرار السورية هي انتفاضة شعبية انطلقت يوم الثلاثاء 15 مارس 2011 ضد القمع والفساد وكبت الحريات متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع 2011 وبخاصة الثورة التونسية و ثورة 25 يناير المصرية .ومن أهم أسباب قيام هذه الثورة

– انعدام الحياة السياسية : ليس هناك رأي في أوضاعه المختلفة وليس هناك انتخابات حقيقية وليست هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك تداول للسلطة أي أن أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها .تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر.
تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة .
انتشار الرشوة والفساد وإذلال المواطن السوري أمام أجهزة الأمن .
عداء الحزب للدين ومحاربة المتدينين
– انعدام الكرامة : المواطن السوري معرض للاعتقال دون أسباب تذكر وكان هذا عاملا مهما دفع المواطن إلى الثورة من اجل حقه في الكرامة .
–تفشي الظلم وانعدام المساواة
– تغول الأجهزة الأمنية وللمواطن .1

حيث قاد هذه الثورة الشبان السوريين الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار{ حرية...حرية } لكن قوات الأمن والمخابرات السورية واجهتهم بالرصاص فتحول الشعار إلى إسقاط النظام وانتشرت المظاهرات لتعم العشرات من المدن السورية تحت شعار " جمعة العزة " بتاريخ 25 مارس 2011 ، واستمرت بعده بالتوسع والتمدد شيئا فشيئا أسبوعا بعد أسبوع وبعد القمع الدامي للانتفاضة من قبل القوات السورية تم تشكيل الجيش السوري .

المطلب الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة السورية

من أهم القرارات والمواقف التي اتخذتها الجامعة العربية إزاء الثورة السورية هي :

– توفير الحماية للمدنيين السوريين
– دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين

[1] – **د.غازي التوبة** : الثورة السورية الأسباب والتطورات ، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية في اسطنبول في 2012/07/13 تصفح 2013/04/20 ساعة 11:00. http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm

– توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية

– دعوة الدول العربية لسحب سفراءها من دمشق مع اعتبار ذلك قرارا سياسيا لكل دولة .

– دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية

– ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين

– وقف التعامل مع البنك السوري وتجميد الأرصدة المالية السورية .

–العلم بإعلان حكومة سورية مؤقتة .

– أولوية الحل السياسي ودعم مهمة رفض تزويد النظام السوري بالأسلحة المستخدمة لقصف الأحياء للحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها

– حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب السوري

–قيام الأمانة العامة للجامعة العربية بمتابعة الموضوع وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته المقبلة .1

– وعليه فقد كشف الأمين العام عمرو موسى عن انقسام في مواقف الدول العربية حيال الاحتجاجات مصرحا أن أراء الدول العربية مختلفة مع إنها في حالة قلق كبير وغضب إزاء الأزمة القائمة في سوريا مشددا على عدم ترك الأمور في سوريا بهذا الوضع

– الأردن على المستوى الشعبي ظهر انقسام واضح في الشارع الأردني تجاه الثورة السورية تجلى في مظاهرا المعارضة والمؤيدة أمام السفارة السورية بعمان فقد أعلنت عن عدم سحب سفيرها من دمشق وعبرت عن قلقها على ما يجري في سوريا .

– تونس : قال الرئيس التونسي المنصف المرزوقي في أن الثورة في سوريا تسلحت وتشرذمت إلا انه شدد على سلمية الثورة السورية وتوحيد صفوفها ويضاف إلى أن تونس استقبلت عدد كبير من المعارضين السوريين وقد قطعت جميع علاقاتها مع سوريا

– الجزائر : امتد وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي موقف الحكومة السورية من الأزمة مؤكد أنها اتخذت خطوات لنزع فتيلها كسحب الأسلحة الثقيلة من المدن كما امتنعت الجزائر عن تأييد قرار الجامعة الغربية بتجميد عضوية سوريا بالجامعة وكذالك رفض قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت فيه النظام السوري.وأكد عبد العزيز بالخادم وزير الدولة الجزائرية أن جامعة الدول العربية بحاجة إلي إعادة نظر عميقة و انتقد موقفها من الأزمة السورية و قال أن الجامعة لم تعد جامعة وهي ابعد أن تكون غربية مثلما يدل اسمها وأشار إلي أن الوضع في سوريا ماء ساوي جدا ودعي إلي ضرورة وضع حد لهذا و ترك السوريين يقررون مستقبلهم و النظام و الحاكم الذي يريدونه وقد كان وزير الخارجية مراد مدلسي قال بان الجزائر سبق لها وان تحفظت حول النقطة

[1] - البيان الختامي لقمة الدوحة 2013/03/26 تصفح في 2013/04/02 ساعة 11:30. http://www.mepanorama.com/261840/

السابعة من قرار الجامعة العربية الصادر في 22 كانون الثاني الداعي إلي رفع القضية إلي مجلس الأمن وقد اعرب عن أمله في تسوية الأزمة السورية عن طريق المبادرة العربية.[1].

السعودية : طالب العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز النظام السوري بالتوقيف عن إراقة الدماء في سوريا واستدعى السفير السعودي من دمشق كما استدعت المملكة السعودية سفيرها في دمشق لتتشاور حول الأحداث الجارية في سوريا .

السودان : دعم حق الشعب في التغيير إلا أن الحكومة السودانية تؤكد حرصها على الوضع السوري وعدم تقديم دعم عسكري للمعارضة على غرار ما فعلته في ليبيا .

العراق : أعلن رئيس الوزراء العراقي في نوري المالكي بان الحكومة.

العراقية لا تؤيد النظام في سوريا لان المجهول يؤثر على امن العراق والمنطقة ومن جهة أخرى أبدى العراق استعداده في الوساطة بين النظام والمعارضة السورية .

مصر : قامت الحكومة المصرية باستدعاء السفير المصري من دمشق يوم الأحد الموافق لـ 19 شباط 2012 وأصدر الشعب المصري قرار يقطع العلاقات مع سوريا أما على المستوى الشعبي فشهدت القاهرة عدة مظاهرات دعما للثورة السورية .

ليبيا : أعلن المجلس الانتقالي الليبي عن اعترافه بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي للشعب السوري حيث كانت ليبيا أول دولة في العالم تعترف به.

فلسطين : أعلنت القيادة الفلسطينية في رام الله أن الشأن السوري هو شان داخلي ولن يتدخل الفلسطينيون لأي جهة فيه

– ولقد أبدت القمة العربية الرابعة والعشرون في العاصمة القطرية بمشاركة أكثر من خمسة عشر فرد من قادة الدول العربية وممثلين على مستوى دول أخرى ودعا أمير قطر الشيخ أحمد بن خليفة أل ثاني خلال افتتاح القمة من الرئيس المستقيل للائتلاف السوري المعارض احمد معاذ الخطيب ورئيس الحكومة المؤقتة غسان هيتور باقي أعضاء الوفد المعارض إلى شغل مقعد في سوريا وكانت بعض الدول قد أبدت تحفظها على فتح المعارضة السورية متمثلة في الائتلاف الوطني السوري معقد سوريا ومن هذه الدول العراق والجزائر .

وعليه فقد سعت الجامعة العربية جاهدة إلى إيقاف كافة أعمال العنف وعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين وعبرت عن مشاعر الحزن والأسى لسقوط الضحايا الأبرياء.

[1] - www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/02/19.html تصفح 27 /05 /2013 13: 11

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تم ذكره والتطرق إليه في هذا الفصل نرى أن بداية الثورات كانت في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في جسده احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية فاندلعت بذالك الثورة في تونس وانتهت في 14 يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد وبعدها بتسعة أيام اندلعت ثورة 25 يناير المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية وبعدما أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة واثر نجاح الثروتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل إسقاط الأنظمة .

وفي 17 فبراير اندلعت الثورة الليبية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة وبعد صراع طويل قتل الزعيم معمر القذافي وسلمت السلطة للمجلس الوطني الانتقالي وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريبا اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس وأدت إلي رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاما وإجراء تعديلات على الدستور كما أنها أوقعت ألاف القتلى ودفعت المجتمع الدولي إلى مطالبة الرئيس الحالي بشار الأسد بالتنحي عن السلطة وفي أواخر شهر فبراير عام 2012 أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة .

– وعليه فان معظم الدول العربية تملك سجلا سيئا في حقوق الإنسان وذلك لاستبداد الحكام وتشبثهم بالكراسي لعقود طويلة إضافة إلى مجيئهم للحكم بطرق غير شرعية .

فالزعيم الليبي معمر ألقذافي عل سبيل المثال هو أقدم الحكام على وجه الأرض وجاء للحكم بانقلاب عسكري سنة 1969، سماه ثورة الفاتح أيضا سوريا وصول الرئيس الأسد بشار الأسد إلى الحكم خلفا لابنه الحافظ عام 2000 في سابقة لم تشهدها الدول العربية في نظام الحكم الجمهوري حيث تم تعديل الدستور في 15 دقيقة ليناسب عمر بشار ويتمكن من حكم سوريا، أيضا في مصر واليمن كانت هناك رغبات من حاكمه حسني مبارك وعلي عبد الله صالح لتوريث الحكم لأبنائهم .[1]

وعليه فان هته الدول التي شهدت موجات التغيير هي دول أعضاء الجامعة العربية هذه الأخيرة التي أصبحت محل اهتمام كثير من المحللين والصحفيين خاصة في الآونة الأخيرة وهذا بسبب مواقفها اتجاه ثورات الربيع العربي الذي
كان مختلفا من ثورة إلى أخرى وربما يعود السبب إلى انعدام الرؤية الإستراتيجية في الجامعة العربية والى غياب التنسيق بين الدول الأعضاء إلى الجامعة نفسها إلى أن قد أصبحت الجامعة في مرحلة لا بد لها أن تواكب التطورات السريعة وهذا من اجل ركوب قطار الإحداث وموجات التغيير وعليه فان الجامعة مضطرة إلى تطوير نفسها إلا إن الحديث عن تطوير الجامعة العربية في ظل

[1] - مرجع سابق الذكر **د.إبراهيم خليل العلاف** : مقالات تفصيلية ،أسباب الثورات .

التركيبة القائمة الآن لا يمكن أن يقودنا إلى حل يمكن الاعتماد عليه في بناء جامعة إستراتيجية مهمتها تعزيز وتطير الأداء العربي المشترك وعليه فانه لابد من نجاح ثورات عربية تكون أكثر

وعيا وإدراكا للواقع الراهن وعليه فان هذا سيقودنا حتما إلى خلق أنظمة عربية أكثر ديمقراطية واستقلالا تحترم مصالح شعوبها وتحترم إرادتهم وإذا تم خلق هذه الأنظمة بصورة سلمية فإننا حتما سنخلق لدينا جامعة عربية تكون حتما مجمعة لدول عربية ديمقراطية قوية تسود فيها الحرية والكرامة والاستقلال لأي بلد إنها ستكون مجمع دول قوية عربية مشتركة لا دول ضعيفة وأنظمة مستبدة وصوتا حرا للشعوب والأنظمة معا .

الخاتمة:

من خلال ما تم ذكره والتطرق إليه نستخلص أن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مرحلة جديدة وفريدة في التاريخ العربي المعاصر ويتجلى ذلك في انطلاق انتفاضات وثورات في أكثر من دولة عربية في لحضة زمنية متقاربة وفي إطار ما يمكن أن نسميه الثورات أو بظاهرة الدومينو المشهورة في السياسة الدولية حيث نجد أن شعارات وسلوكات الذين قامو بتلك الانتفاضات تكاد تكون متشابهة على الرغم من اختلاف ظروف كل دولة ومن ثم اختلاف النتائج .

– إن التداعي الزمني وتقليد الجماهير العربية لما يحدث في البلاد عربية أخرى يدل على وجود تشابه وتماثل وجداني عربي وعلى تماثل وتشابه في معاناة الجماهير العربية عن ظاهرة الاستبداد العربي بحيث أصبح من العسير التفكير في التخلص منها أو رؤية الضوء في نهاية النفق العربي المظلم .

– ولقد حصلت الجامعة العربية بقدر لا باس به من حالة الغضب العربي حتى قبل اندلا ع الثورات العربية والانتفاضات ، إذ نظرت إليها الكثير من الشعوب العربية على أنها منظمة حكومات وتعكس في عجزها عجز الحكومات أيضا وخصوصا مواقفها مع الحكومة السورية هذا الموقف الذي جعل الكثير من الباحثين والصحفيين ومفكري السياسة في أكثر من بلاد عربية منددين على هذا الموقف على عجز الجامعة في حماية الشعوب ضد قمع الحكومات المستبدة .

- ومن خلال ما تم ذكره في الفصل الثاني لمواقف الجامعة إزاء الثورات العربية نلاحظ أن هذه المواقف انحازت في أغلبها إلى رؤية الأنظمة العربية وتفسيرها لما يحدث بداخلها من فوران شعبي ومطالبات بالإصلاح .
- وقد يكون موقف الجامعة العربية هذا منسقا مع شكل ومضمون الجامعة العربية ، إذ أنها كما يرى البعض اقرب إلى هيئة بيروقراطية وتجمع إداري للأنظمة ولا تقدر الجامعة أن تأخذ موقفا سياسيا مستقلا عن محصلة رأي الدول العربية إضافة إلى اندفاع جامعة الدول العربية نحو التدخل بقوة في الثورات العربية يتطلب مراعاة عدد من الملاحظات أهمها :
- أولا : على الشعوب الثائرة عدم المراهنة كليا على جامعة الدول العربية في بنيتها الحالية ولا على التدخل الخارجي من النيتو وحتى من تركيا
- ثانيا : هدف بعض أنظمة الجامعة من التدخل ليس حماية الثورات والثوار بل حماية نفسها من الحالة الثورية بركوب موجة ثورات خارج بلدانها .

- ثالثا : كان يفترض حدوث ثورة في وعلى جامعة الدول العربية في بداية الربيع العربي ، ثورة لتغيير الميثاق والمؤسسات والشخصيات القيادية فيها ، ذالك ان الجامعة جزء من النظام العربي القديم ولا يجوز أن تقود الربيع العربي .[1]

والمعروف أن جامعة الدول العربية تأسست عام 1945 كمؤسسة رسمية جامعة للدول أو الأنظمة العربية فكلما كانت توجه انتقادات لجامعة الدول العربية ولأمينها العام حول عجزها وفشلها في حل القضايا العربية ولحالة العجز التي تعيشه الجامعة وكونها مؤسسة تضم عدد من العاملين فيما تعمل على تامين رواتب وامتيازات أكثر من مساندة قضايا الأمة العربية ، كان الرد جاهزا بان الجامعة مؤسسة رسمية تعبر عن سياسات الأنظمة وليس عن رغبات الجماهير وأنها مقيدة بميثاق الجامعة وبما تتوافق عليه الأنظمة وأنها لا تتدخل بالشؤون الداخلية إلا بطلب من الحكومات حتى استسلم الجميع لهذا الواقع لدرجة توقفت كل المحاولات ومطالبات تغيير ميثاق الجامعة ليصبح أكثر تجاوبا مع مستجدات الأحداث وأكثر قدرة علي اتخاذ قرارات ملزمة تتصدى للمشاكل المطروحة ولذلك فشلت الجامعة في حل أي قضية خلافية عربية داخلية أو بنية عربية في مواجهة طرف خارجي وبالرغم من أن الجامعة عودتنا خلال مسيرتها على النائ بنفسها وعدم اتخاذ موقف حيال الأوضاع الداخلية في أي بلد عضو فيها وقد حملت نشأة جامعة الدول العربية في عام 1945 ، أسباب ومقومات عجزها واختلافها ، فهي قامت من جهة أولى على احترام وحماية سيادة الدولة ومن جهة ثانية وضعت من بين أهم أهدافها تقوية العلاقات العربية والتعاون العربي حسب ما ورد في المادة الثانية من ميثاقها التأسيسي [2]

وعليه فان موقف الجامعة العربية اتجاه الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي تراوح بين الحياد السلبي (تونس ومصر والحياد الايجابي (ليبيا) والملتبس (اليمن) ، أما سوريا فحرصت الجامعة على عدم توجيه نقد علني للنظام السوري وان كانت دعته للإسراع في خطوات الإصلاح وهذا يعني انه كان بإمكانها أن تمارس ضغوطا أكثر قوة وفعالية على النظام السوري كذلك بالنسبة إلى موقفها مع الثورة الليبية كان بإمكان الجامعة أن تكون صاحبة مبادرة للمساعدة على إيجاد حل للوضع المتفجر في ليبيا آنذاك إذ كان كذلك بإمكانها إطلاق مبادرة سياسية لإيجاد حل سياسي للازمة كان يجب أن تقوم بدورها كأداة وواسطة تريد المساعدة لا أن تصف نفسها طرفا لان الموضوعية تقضي أن لا تقدم نفسها بداية كطرف منحاز لأحد افر قاء الصراع حيث أنها أسقطت دورها بدعوتها لمجلس الأمن الدولي لفرض خطر جوي على ليبيا فهذا جعلها كمن استقال بدوره ورمي العبء على غيره لذا كان يمكن أن تكون احرص من أي طرف أخر على استبعاد وتدويل الأزمة وعليه كان أجدر للجامعة أن يكون موقفها حازما في رفضها أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية خاصة وان الإمكانية لم تكن منعدمة بداية أمام مبادرة سياسية تحتوي مضاعفات الأزمة بما يجنب ليبيا الصراع الدموي ويفتح باب النقاش السياسي على

[1] - مرجع سابق الذكر. **خالدة إبراهيم خليل**، موقف الجامعة العربية من الثورات العربية .

[2] – د .**خالدة إبراهيم خليل** ، نفس المرجع .

إصلاحات سياسية على قاعدة توفير ركائز مبنية للأمن الاجتماعي والسياسي والمساعدة على إعادة تشكيل مؤسسات النظام بما يكفل حماية الحقوق الأساسية وخاصة حرية الرأي والتعبير وديمقراطية الحياة السياسية .1

وعليه فانه لابد من إيجاد حل لإخراج الجامعة من حالتها الراهنة إذ أن قرارات إصلاح الجامعة التي اعتمدتها تونس لعام 2004 لم تسفر سوى عن أجهزة جديدة عاجزة أيضا وإصلاح وهمي ، لهذا لم يكن هناك إلا الثورات لإصلاح الدول العربية ثم التحول لإصلاح الجامعة العربية أو ربما إنشاء جامعة جديدة بمفاهيم جديدة تدرك معنى الديمقراطية ومعنى حقوق الشعوب وحقوق الإنسان وان لا تصدر أقوالا وإنما تقوم بأفعال .

كما نلمس أن البعض استبشر خيرا بلجنة الحكماء التي شكلها الأمين العام للجامعة نبيل العربي والتي أسندت رئاستها للدبلوماسي الجزائري المخضرم الأخضر الإبراهيمي والذي مثل الأمم المتحدة في مواقع كبيرة كمبعوث شخصي للامين العام للأمم المتحدة.2

لكن المشكلة هي أن الجامعة ربما ليست في حاجة للجنة الحكماء وإنما للجنة شباب دون الخمسين يعرفون أساليب القرن الحادي والعشرين وفكره وتطلعات الأجيال العربية الجديدة حتى يمكن التفكير بمنطق العصر وتطلعاته وأماله وعليه فان الجامعة في حاجة لجيل شباب يعبرون عن الواقع العربي المعاصر وطموحاته وخاصة ثورات مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا وغيرها لم يقدها الحكماء بعقلهم ورزانتهم وحكمتهم وإنما قادها الشباب عبر الفيسبوك والتويتر والانترنيت .

وعليه وبما أننا في عالم القرن الواحد والعشرين الذي يقوم على التخطيط الاستراتيجي والتفكير العلمي لابد على جامعة الدول العربية أن تقوم بتدريب والتأهيل على العمل العربي المشترك من منضور عربي يعد ضرورة لبلورة وحدة فكرية.

- وفي ختام هذا البحث يقتضي الحال أن تذكر المقترحات الآتية :

لتحقيق فعالية القرارات لا بد من الوصول إلى تغيير جذري لميثاق الجامعة وأهدافها بحيث تتطور مبادئها وأساليب النشاط ومن اجل كل القضايا العربية في مختلف الميادين الفاعلة وذلك وفقا لمقتضيات التطور العام وعلى شرط أن يكون للميثاق صيغة قانونية واقعية فعالة .

[1] – مرجع سابق الذكر **د.إبراهيم خليل العلاف** : مقالات تفصيلية أسباب الثورات .

[2] – **محمد نعمان جلال** صحيفة الوسط البحرينية الجمعة 2011/10/28 الموافق لـ01 ذي الحجة 1432 هـ العدد 3338 تصفح 2013/03/02.
http://www.alwasatnews.com/writers/writer-156.htm

- أن يكون الجامعة دور مستقل كمؤسسة قومية وهذه الاستقلالية وان كانت صيغة التحقيق إلا أن توافق الإرادات العربية من اجل هدف وحدوي قومي مشترك والتنازل عن جزء من السيادة الوطنية
- – حسم العلاقات العربية لان النزاعات تقضي إلى العديد من السلبيات وفي مقدمتها
- – إضعاف التعاملات مع الأشقاء في الدول العربية .
- زيادة القدرات العربية أمام العدو اليهودي ، ولا بد من إزالة الفجوة الواسعة بين الشعوب وحكامها من جهة ومن الحكام بعضهم بعضا من جهة أخرى .
- ضبط استراتيجيه عربية موحدة من أجل الأمن القومي والسلام الإقليمي والدولي .
- تطوير التعاون الاقتصادي المشترك من اجل تعزيز القدرات الاقتصادية العربية والتنمية القومية .
- تكثيف الجهود الفكرية العلمية الإمكانات المادية لامتلاك تكنولوجيا الحديثة والمتطورة .

المراجع

1- أحمد فارس عبد المنعم جامعة الدول العربية 1945 .1980 دراسة تاريخية ، مركز دراسات الوحدة العربية 1986.

2- أحمد جمعة ، الدبلوماسية البريطانية ، وقيام جامعة الدول العربية مجلة المستقبل العربي ، العدد1 سنة 1979.

3- سرحان عبد العزيز ، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة القاهرة ، دار الفكر العربي 1974.

4- عرفة عبد السلام صالح ، التنظيم الدولي ، الإسكندرية منشورات الجامعة المفتوحة 1997.

5- مانع جمال عبد الناصر التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الإقليمية والعالمية المتخصصة ، الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع 2006.

6- نافعة حسن ، التنظيم الدولي القاهرة ، مكتب الشروق الدولية 2004.

7- الجبوري حميل ، نشأة فكرة جامعة الدول العربية مجلة الشؤون العربية العدد 25. 1983

8- الفتلاوي سهيل حسن جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة ، أجهزة الجامعة ج2 ، عمان دار المجاهد للنشر والتوزيع 2001.

9- الرقاق محمد السعيد وسلامة حسن مصطفى ، المنظمات الدولية المعاصرة الإسكندرية ، منشاة المعارف (د.ت)

10- الشكري علي يوسف ، المنظمات الدولية والإقليمية والشخصية ،مصر ايتراك للنشر والتوزيع الطبعة الاولى 2003

11- الغنيمي محمد طلعت ، الوجيز في القانون الدولي النظرية العاملة ، الإسكندرية ، منشاة المعارف 1980.1974

12- العنبي غالب بن غالب ، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية السعودية مركز الدراسات والبحوث 2010.

13- المجدون محمد التنظيم الدولي والنظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ، بيروت ، منشورات الحلبي .

14- لامام محمود ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2006.

15- الكيلاني عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، الكويت ، دار فارس للنشر ط3، ج2 سنة 1977.

المقالات

-العلاف : إبراهيم خليل ، مدونة الثانية ، مقالات تفصيلية بعنوان أسباب الثورات والإصلاحات المعيشية .

- إبراهيم خليل خالدة حلقة نقاشية بعنوان موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية 22 فبراير 2012

- يوسف احمد جامعة الدول العربية ومأزق التغيير صحيفة الاتحاد الإماراتية 19 يوليو 2011.

- د.التونة غازي الثورة المصرية الأسباب والتطورات دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية اسطنبول في 2012/07/13.

- حاتم النقاطي الثورة التونسية ومستقبل القول 2011/04/14

- ورقة لندوة وكتاب المركز عن ثورة يناير 2011/04/27

- عماد الحديدي الأسباب الرئيسية وراء ثورة الملايين المصرية 2011/02/23.

الملاحق

البلد	سنة الانضمام
السعودية	1945
مصر	1945
سوريا	1945
لبنان	1945
العراق	1945
اليمن	1945
الأردن	1945
ليبيا	1953
السودان	1956
تونس	1958
المغرب	1958
الكويت	1961
الجزائر	1962
البحرين	1971
عمان	1971
قطر	1971
الإمارات	1971
موريتانيا	1973
الصومال	1974
فلسطين	1976
جبوتي	1977
جزر القمر	1993

المصدر :

محمود (الأمام) تجارب التكامل العالمية ومغزاها لتكامل العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .2004 ،ص 486 .

ملحق(1)

ميثاق جامعة الدول العربية

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.

و حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن.

و حضرة صاحب الجلالة ملك العراق.

و حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.

و حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

حضرة صاحب الجلال ملك مصر.

و حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن.

تثبيتا للعلاقات الوثيقة و الروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، و حرصا على دعم هذه الروابط و توطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول و سيادتها، و توجيها لجهودها إلى ما فيه خير الدول العربية قاطبة و صلاح أحوالها و تأمين مستقبلها و تحقيق

أمانيها و آمالها، و استجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية قد أناب عن سوريا:

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك، وزير الخارجية.

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن

قد أناب عن شرق الأردن:

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا، رئيس الوزراء.

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا، وزير الداخلية.

حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك، نائب سر الحكومة.

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق:

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري، وزير الخارجية.

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي، وزير العراق المفوض بواشنطن.

حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري، وزير العراق المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية:

سعادة الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية

سعادة السيد خير الدين الزركلي، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنان:

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي، رئيس الوزراء.

سعادة السيد يوسف سالم، وزير لبنان المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر:

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ.

حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا، وزير الخارجية.

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا، وزير المالية.

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا، وزير العدل.

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك الوزير المفوض بوزارة الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن:

حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة و التي وجدت صحيحة و مستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي:

مادة 1: تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .و لكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الإنضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة و يعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد

تقديم الطلب.

مادة 2 :الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها و تنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها و صيانة لاستقلالها و سيادتها و النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية و مصالحها.

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها، و أحوالها في الشؤون الآتية:

أ- الشؤون الإقتصادية و المالية و يدخل في ذلك التبادل التجاري و الجمارك و العملة و أمور الزراعة و الصناعة.

ب- شؤون المواصلات و يدخل في ذلك السكك الحديدية و الطرق و الطيران و الملاحة و البرق و البريد.

ت - شؤون الثقافة.

ث- شؤون الجنسية و الجوازات و التأشيرات و تنفيذ الأحكام و تسليم المجرمين.

ج - الشؤون الاجتماعية.

ح - الشؤون الصحية.

مادة 3 : يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة و يكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

و تكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة و مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقيات في الشؤون المشار إليها

في المادة السابقة و في غيرها.

و يدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن السلام و لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية.

مادة 4 : تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة و تتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون و مداه و صياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة.

و يجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، و يحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين و قواعد التمثيل.

مادة 5 :لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها و لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا و ملزما.

و في هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الإشتراك في مداولات المجلس و قراراته.

و يتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة و بين أية دول أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

و تصدر قرارات التحكيم و القرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة 6 : إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالإعتداء أن تطلب دعوة المجلس للإنعقاد فورا.

و يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الإعتداء و يصدر القرار بالإجماع فإذا كان الإعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية.

و إذا وقع الإعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الإتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده

للغاية المبينة في الفقرة السابقة .و إذا تعذر على الممثل الإتصال بمجلس الجامعة حق لأي دولة من أعضاءها أن تطلب انعقاده___.

مادة 7 : ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، و ما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله.

و في الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

مادة 8 : تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دولة الجامعة الأخرى و تعتبره حقا من حقوق تلك

الدول و تتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة 9 : لدول جامعة الدول العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق و روابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من

الإتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .و المعاهدات و الإتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية

دولة أخرى لا تلزم و لا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة 10 : تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية و لمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

مادة 11 : ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام من كل شهري مارس و سبتمبر و ينعقد صفة غير عادية كلما دعت

الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة 12 : يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام و أمناء مساعدين و عدد كاف من الموظفين.

و يعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام .و يعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين و الموظفين الرئيسيين

في الجامعة.

و يضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة و شؤون الموظفين .و يكون الأمين العام في درجة سفير و الأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين و يعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة 13 : يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة و يعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

و يحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، و يجوز أن يعيد النظر فيه عند الإقتضاء.

مادة 14 :يتمتع أعضاء مجلس الجامعة و أعضاء لجانها و موظفوها الذي نص عليهم في النظام الداخلي بالإمتيازات و بالحصانة

الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم .و تكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة 15 : ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية و بعد ذلك بدعوة من الأمين العامن و يتناوب ممثلو دول

الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة 16 : فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:

أ -شؤون الموظفين.

ب - إقرار ميزانية الجامعة.

ت - وضع نظام داخلي لكل من المجلس و اللجان و الأمانة العامة.

ث - تقرير فض أدوار الإجتماع.

مادة 17 :تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات و الإتفاقات التي عقدتها أو تعقدها مع أية

دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة 18 : إذا رأت إحدى الدول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الإنسحاب قبل تنفيذه بسنة.

و لمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة و ذلك بقرار بصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار

إليها.

مادة 19 : يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق و على الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن و أوثق و لإنشاء محكمة

عدل عربية و لتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن و السلام.

و لا يبت في التعديل إلا في دور الإنعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .و للدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد

بأحكام المادة السابقة.

مادة 20 : يصدق على هذا الميثاق و ملاحقه وفقا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، و تودع وثائق التصديق لدى

الأمانة العامة و يصبح الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع

دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 8 ربيع الثاني سنة 1364 (22 مارس سنة 1945) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة .و تسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

.المصدر :مجلة شؤون عربية، العدد 25 ، مارس___1983 .

(ملحق2)

معاهدة للدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية و ملحقها العسكري

إن حكومات:

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية.

رغبة منها في تقوية الروابط و توثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصا على استقلالها و محافظة على تراثها المشترك.
و استجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها و صيانة الأمن و السلام وفقا لمبادئ ميثاق جامعة
الدول العربية و ميثاق الأمم المتحدة و لأهدافها و تعزيزا للإستقرار و الطمأنينة و توفير أسباب الرفاهية و العمران في بلادها.

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية و أنابت عنها المفوضين الآتية أسماؤهم:

عن المملكة الأردنية الهاشمية:

حضرة صاحب السعادة عوني عبد الهادي.

وزير المملكة الأردنية الهاشمية المفوض بمصر.

عن الجمهورية السورية:

حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك.

رئيس مجلس الوزراء و وزير الخارجية.

عن المملكة العراقية:

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد

رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة العربية السعودية:

حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين.

وزير الدولة و وزير الخارجية بالنيابة.

عن الجمهورية اللبنانية:

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح.

رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة المصرية:

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا.

رئيس مجلس الوزراء.

و حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.

عن المملكة المتوكلية اليمنية:

حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد.

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة و التي وجدت صحيحة و مستوفاة الشكل.

قد اتفقوا على ما يأتي:

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصا منها على دوام الأمن و السلام و استقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السليمة، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى

المادة الثانية: تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعا .و لذلك فإنها، عملا بحق الدفاع الشرعي –الفردي و الجماعي –عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، و بأن تتخذ على الفور، منفردة و مجتمعة، جميع التدابير و تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الإعتداء و لإعادة الأمن و السلام إلى نصابهما.

و تطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية و المادة الحادية و الخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة و مجلس الأمن بوقوع الإعتداء و ما اتخذ في صدره من تدابير و إجراءات.

المادة الثالثة :تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداهما كلما هددت

سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها.

و في حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية و الدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة:

رغبة في تنفيذ الإلتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية و تعزيزها .و تشترك، بحسب مواردها و حاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة و الجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك و تهيئة وسائله و أساليبه.

و تحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون و الإشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة.

و ترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة

يؤلف، تحت إشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد2 ،3،4، 5من هذه المعاهدة و يستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة.

و يتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية و الدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم.

و ما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة

استكمالا لأغراض هذه المعاهدة و ما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة و توفير الرفاهية في البلاد العربية و رفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها و استثمار مرافقها الطبيعية و تسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية و

الصناعية، و بوجه عام على تنظيم نشاطها الإقتصادي و تنسيقه و إبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الإقاتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبنية في المادة السابقة.

و للمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الإقتصادية و المالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة و بألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا

يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال، الحقوق و الإلتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام و الأمن الدولي.

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في سنة من تاريخ إعلان

انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقا للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة.

و تودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و تصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 25 جماد آخر سنة 1369 الموافق 13 أبريل سنة 1950 من نسخة واحدة

تحفظ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و تسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

الإمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية(عوني عبد الهادي.)

عن الجمهورية السورية(ناظم القدسي.)

عن المملكة العراقية(نوري السعيد.)

عن المملكة العربية السعودية(يوسف ياسين.)

عن الجمهورية اللبنانية(رياض الصلح.)

عن المملكة المصرية(مصطفى النحاس، محمد صلاح الدين.)

عن المملكة المتوكلية اليمنية : أوافق على هذه المعاهدة مع ملحقها على ما في كتابي لسعادة الأمين العام الموضح في المحضر اليوم.

(السيد علي المؤيد.)

الملحق العسكري:

البند الأول :تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية:

إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها و تستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك.

ب - تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة و لتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية و تساعد عليه

إمكانيات كل دولة.

ج - قديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها و تنظيمها و تدريبها لتتمشى مع أحدث الأساليب و التطوراتالعسكرية و تنسيق كل ذلك و توحيده.

د - تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية و الصناعية و الزراعية و غيرها و تنسيقها لصالح المجهود الحربي و الدفاع

المشترك.

هـ - تنظيم تبادل البعثات التدريبية و تهيئة الخطط للتمارين و المناورات و دراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات و البلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة.

و - إعداد المعلومات و الإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة و إمكانياتها الحربية و مقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

ز - بحث التسهيلات و المساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذا لأحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني : يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة و مؤقتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلية في نطاق اختصاصاتها و لها أن تستعين بالأخصائيين في أي موضع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم أو برأيهم فيه.

البند الثالث :ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها و أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع إليه تقارير سنوية عما أنجزته خلال العام من هذه البحوث و الأعمال.

البند الرابع :تكون القاهرة مقرا للجنة العسكرية الدائمة و للجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعينه.

و تنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لدمة عامين، و يمكن تجديد انتخابه و يشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضباط القادة " من الضباط العظام."

و من المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصيلة لإحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عددا و عدة من كل من قوات الدول الأخرى .إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاهدة.

و يعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة ركن مشتركة.

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية(عوني عبد الهادي.)

عن الجمهورية السورية(ناظم القدسي.)

عن المملكة العراقية(نوري السعيد).

عن المملكة العربية السعودية(يوسف ياسين).

عن الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح).

عن المملكة المصرية(مصطفى النحاس، محمد صلاح الدين).

عن المملكة اليمنية(السيد علي المؤيد___).

بروتوكول إضافي لمعاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية و ملحقها العسكري

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص

عليها في المادة الخامسة من المعاهدة و لتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الأول من الملحق العسكري.

و تعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة و مقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

و تقوم الهيئة الإستشارية العسكرية برفع تقاريرها و مقترحاتها عن جميع وظائفها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيه و إقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.

و يكون لهذا البروتوكول قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة و الأثر اللذين للمعاهدة و ملحقها و خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة و السادسة من المعاهدة و البند الثالث من ملحقها العسكري.

إمضاءات

المملكة الأردنية الهاشمية(عوني عبد الهادي).

الجمهورية السورية(ناظم القدسي).

المملكة العراقية(نوري السعيد).

المملكة العربية السعودية(فيصل).

الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح).

المملكة المصرية (مصطفى النحاس، محمد صلاح الدين).

المملكة المتوكلية اليمنية (السيد علي المؤيد).

بروتوكول بشأن إسباغ كيان ذاتي على المجلس الإقتصادي المنصوص عنه في معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية

إن الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي اقتناعا منها بما يعود على الأمة العربية من فائدة في توسيع نطاق التعاون في المجال الإقتصادي في البلاد تحقيقا للأغراض المبينة في المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية و تحقيقا للرغبة التي عبر عنها المجلس الإقتصادي في قراره رقم 116 بتاريخ 5 رجب سنة 1378 الموافق 14 يناير سنة 1959من دور انعقاده العادي الخامس.

و تطبيقا لميثاق جامعة الدول العربية.

قد اتفقت على الأحكام الآتية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 مارس سنة 1959 من دور انعقاده العادي الحادي و الثلاثين:

المادة الأولى : يجوز لأية دولة عضو في جامعة الدول العربية أن تنضم إلى عضوية المجلس الإقتصادي المنصوص عنه في المادة الثامنة

من معادة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية و يتم ذلك بناء على طلب تتقدم به تلك الدولة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ طلب الإنضمام إلى الدول الأعضاء.

المادة الثانية : للمجلس الإقتصادي أن يقرر قبول عضوية أي بلد عربي آخر .و يتقدم البلد الراغب في ذلك بطلبه إلى الأمين العام لجامعة

الدول العربية لعرضه على المجلس.

المادة الثالثة : إن الإرتباط بعضوية المجلس الإقتصادي وفقا لأحكام هذا البروتوكول لا يخضع العضو المرتبط بطريق مباشر أو غير مباشر

للإلتزامات الخاصة بمجلس الدفاع المشترك أو الهيئات و اللجان المتصلة به.

المادة الرابعة : يقرر المجلس الإقتصادي الأنصبة التي تؤديها البلاد العربية غير الأعضاء في جامعة الدول العربية التي تقبل في عضوية المجلس الإقتصادي مساهمة منها في الأعباء المالية.

المادة الخامسة : يعتبر هذا البروتوكول فيما تضمنه من أحكام جزءا مكملا لمعاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية.

المادة السادسة : يصدق على هذا البروتوكول وفقا للنظم الأساسية في كل من الدول المتعاقدة، و تودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية و يعمل بأحكامه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الأمانة العامة لوثائق تصديق أربع دول.

عمل هذا البروتوكول بالقاهرة بتاريخ 17 رمضان سنة 1378 الموافق 26 مارس سنة 1959 من أصل واحد باللغة العربية يحفظ

بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية و تسلم صورة طبق الأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

و إثباتا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذا البروتوكول نيابة عن حكوماتهم و باسمها:

عن حكومات:

المملكة الأردنية الهاشمية

سعد جمعه

الجمهورية العراقية

محسن الجزائري

المملكة العربية السعودية

طاهر رضوان

الجمهورية العربية المتحدة

أحمد فتحي رضوان

الجمهورية اللبنانية

جوزيف أبو خاطر

المملكة المتوكلية اليمنية

علي المؤيد.

.المصدر :مجلة شؤون عربية، العدد 25 ، مارس1983